

الدرة المضية

في

شرح الفارضية

على مذهب الإمام المجمل أحمد بن حنبل

تأليف

العلامة الفرضي عبد الله بن محمد الشنثوري الشافعي

المتوفى سنة ٩٩٩ هـ

طبع على نفقة

الشيخ قاسم بن درويش فخر

وجعله وفضله تعالى

منشورات المكتب الإسلامي بدمشق

الطبعة الأولى

١٣٨١ - ١٩٦١

المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر

دمشق - الحلبوني

هاتف : ١١٦٣٧ - ص.ب ٨٠٠ - برقياً : (إسلامي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا ^(١) محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الحمد لله وارث الأرض ومن عليها بلا ارتياب ، مفني الخلائق بالموت كما بدأهم من تراب ، يعيدهم حفاة عراة ليوم الحساب ، (الذي أنزل على عبده الكتاب) ^(٢) (كما بدأكم تعودون) ^(٣) (منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى) ^(٤) (كل شيء هالك إلا وجهه) ^(٥) .

فسبحانه من حلیم رحيم نواب ، قدر الآجال ، وقسم الأرزاق ، وجعل منها ما يملك بغير عوض ، كالارث ، والوصية ، والانتهاج .

أحمده وأشكره ، وأتوب إليه وأستغفره ، وأسأله العفو عما ارتكبته من ضد الصواب .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الكريم الوهاب .

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أوتي الحكمة وفصل الخطاب ، الذي قال : « نحن معاشر الأنبياء لانورث ، ماتر كناه صدقة » وذلك لئلا يتمنى وارثه موته فيخطيء ويلاقيه العذاب ، الذي أنزل عليه في القرآن المبين . (يوصيكم الله في

(١) قوله : سيدنا ومولانا . اطلاق لفظ السيد والمولى على غير الله سبحانه جائر ، أرشد إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في « الصحيح » عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يقل أحدكم : أطمع ربك ، وضىء ربك ، وليقل : سيدي ومولاي » . وقد ورد النهي عن اطلاق السيد والمولى على غير الله ، وصرح العلماء أن السيد والمولى لهما معان كثيرة ، فالنهي باعتبار بعض المعاني ، والجواز باعتبار معان أخر . وقد بسط ذلك صاحب « صيانة الانسان » فليراجعه المستفيد .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ١ (٣) سورة الأعراف ، الآية : ٢٩

(٤) سورة طه ، الآية : ٥٥ (٥) سورة الفصص ، الآية : ٨٨

أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين (١) وذلك لحكمة لا تخفى على ذوي الأبواب ،
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ما بقي علم الفرائض ، وبعد انتزاعه إلى يوم الحساب .
وبعد : فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن الشيخ محمد بهاء الدين الشنشوري
الشافعي الفرضي ، لطف الله تعالى به وبالمسلمين : قد سألت ناظم هذه الأرجوزة
المهذبة ، المختصرة الوجيزة ، الذي لا أستطيع خلافة ، ولا أرى وجهاً حسناً إلا
إسعافه ، أن أشرحها شرحاً مختصراً غير مل ، ومع اختصاره ليس بمخل .

فاستخرت الله تعالى وأسعفته بشرح كما أراد ، لمنظومته التي أجاد فيها وأفاد ، مع
ما أنا فيه من العجز والكسل ، وكثرة الأشغال والحلل .

فحيث قلت : مذهبننا ، أو عندنا ، فهو مذهب الشافعية رضي الله عنهم .
وحيث قلت : مذهب الناظم ، أو عنده ، فهو مذهب السادة الحنابلة رضي الله عنهم .
وإذا ذكر الناظم حكماً على مذهبه مخالفاً لمذهبننا ، نهت عليه ، مع ذكر بقية
المذاهب حسبما اطلعت عليه ، وقد أذكر بعض المذاهب زيادة على نظمه .
وإذا أطلقت حكماً من غير عزو إلى مذهب ، فهو على مذهبننا ، ويوافق بقية
المذاهب غالباً .

هذا مع أني لم أقصد في تقديم بعض المذاهب على بعض شيئاً مما يقصده المتعصبون .
وقد ترك الناظم أبواباً للاختصار . فربما ذكرت بعضها ميراً ذلك بقولي : فائدة
وفي آخرها : انتهى .

وقد أزيد شيئاً فيما تعرض له الناظم من الأبواب ، فأقول في أوله وآخره كذلك
وربما زدت شيئاً في أثناء الكلام من غير تمييز . هذا مع أني لم أطلع في أثناء
تأليفه شرحاً ولا متنّاً إلا القليل ، ولا أذكر غالباً شيئاً من الدليل والتعليل ، فإن
قصدي ما أمكن من الاختصار ، فإنه مطلوب ذوي العقول والأفكار .

وأنا أسأل من رأى شيئاً من الخلل ، أن يستره ، فإن الإنسان محل النسيان والزلل .
هذا والفرضي يحتاج إلى معرفة شيء من علم الأنساب والحساب ، وكفيله من
علم الحساب أن يطالع مثل «التحفة» في الحساب للعلامة سبط المارديني رحمه الله تعالى .
وقد عملت عليها شرحاً لطيفاً مفيداً نحو ضعف شرح هذه «المنظومة» وأتيت فيه
بفوائد جلية ، وقواعد تكاد أن تكون لاستخراج المجهولة كالحيلة .

وقد سميت شرح هذه «المنظومة»

بـ «الدرة المضية في شرح الفارضية»

وأنا أسأل الله أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدُ ربِّي فهو مولى يحمَدُ	قالَ الفقيرُ الحنبليُّ مُحَمَّدُ
على النبيِّ الهاشميِّ أحمدَا	ثمَّ الصلاةُ والسلامُ أبداً
يَسْتَحْضِرُ الحَافِظُ مِنْهُ المسألةَ	وبعدُ فالنَّظْمُ قَمِيلُ النفسُ لَهُ
مَعْرِفَةُ الأهمِّ في الفرائضِ	وهذه بها أرادَ الفارضي
فأحفظُ وحشَوُ الرّحبيِّ سُكَّرُ	وجيزةٌ وألحشو فيها يَنْدُرُ

أبتدأ بالبسملة ثم بالحمد لله ، اقتداءً بفتحة الكتاب ، وعملاً بقوله ﷺ : « كل أمر
ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » أي مقطوع البرة .

وفي رواية : « بالحمد لله » .

والابتداء قسمان : حقيقي ، وإضافي .

فبالبسملة حصل الحقيقي ، وبالحمد لله حصل الإضافي . وقال : أصله : قول ، راوي
العين ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . والفقير : فاعل لقال . والحنبلي :

صفة له، بتقدير المنسوب . ومحمد : بدل منه أو عطف بيان ، أي قال الفقير المنسوب
للامام أحمد بن حنبل رحمه الله .

وقوله : أحمد ربي . جملة في محل نصب مقول القول . ومعنى الحمد لغة واصطلاحاً ،
وما بينهما من النسب ، مذكور في المطولات . وقد ذكرت بعض ذلك في «شرح التحفة» .
ولما حمد الله تعالى ، صلى على رسوله ﷺ ، لقوله تعالى : (ورفعنا لك ذكرك) (١)
أي لا أذكر إلا ذكرت معي ، وقرن ذلك بالسلام ، خروجاً من كراهة إفراد
أحدهما عن الآخر .

و الصلاة من الله تعالى رحمة (٢) ، ومن الملائكة استغفار ، ومن الآدمي
تضرع ودعاء .

و النبي : إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ، فهو أعم من الرسول ،
إذ يشترط فيه الأمر بالتبليغ .

و الهاشمي : نسبة إلى جده هاشم بن عبد مناف .

وأحدا بألف الاطلاق ، بدل أو عطف بيان ، وهو صفة في الأصل ، فنقل
وصار علماً له ﷺ ، ولم يسم به أحد قبله . بخلاف محمد ، فإنه لما شاع أن نبياً يبعث
في آخر الزمان اسمه محمد ، سمي بعض العرب به أبناءهم .

وقوله . وبعد . أي ما تقدم من الحمد ، والصلاة ، وهو ظرف ، ولزمته الفاء في
جوابه ، لأن أصله : أما بعد . وأما ، مضمنة معنى الشرط ، فيكون معنى كلامه :
ومهما يكن من شيء .

وقوله : فالنظم إلى آخره . كأنه جواب قائل قال : ما وجه كونه لم يأت بها
نثراً . فأجاب بأن النظم تميل النفس إليه ، وبأنه أسرع لاستخراج المسألة منه للحفاظ

(١) سورة الانشراح ، الآية : ٤

(٢) في الأصل تقديم وتأخير : من الله رحمة تعالى .

أيضاً ، فحفظه أسهل من حفظ النثر .

والنظم لغة : التأليف ، وكثير استعماله في جمع مخصوص ، كجمع جواهر العقد ، وكلم حفظ الشعر ،

وحده عند الأدباء : الكلام الموزون قصداً ، مرتبط بالمعنى بقافية .

وقوله : وهذه . إشارة إلى حاضر حساً ، إن كان قد نظمها قبل الخطبة ، كما فعلت في هذا الشرح ، وإلى حاضر ذهنياً ، إن كان قد نظم الخطبة قبلها فتخيلها في ذهنه أشار إليها . واشتهر بالفارضي ، لأنه كما قال : كان ينشد كلام سيدي عمر بن الفارض رضي الله عنه كثيراً .

وأما وجه اختيار الأهم ^(١) فظاهر لا يخفى .

وقوله : وجيزة . أي مختصرة ، قليلة اللفظ كثيرة المعنى والمبسوط : ما كثر لفظه وقل معناه . والحشو : هو الزائد المستغنى عنه .

ولما كان الحشو قد يعاب ، فربما توهم متوهم عيباً في الرحبية للإمام أبي عبد الله محمد بن علي الرحبي رحمه الله ، وذلك لكثرة ما فيها من الحشو ، فذكر أن حشوها كالسكر ، فهو تشبيه بحذف الأداة ، وذلك لأن غالب حشوها له معنى صحيح مقصود في نفسه ، مثل قوله : فاحفظ فكل حافظ إمام .

وبالجملة ، فهي من أنفع ما صنف في هذا العلم للمبتدئ .

فائدة : تعريف علم الفرائض : فقه المواريث ^(٢) ، وعلم الحساب الموصل لمعرفة

(١) علم الفرائض التي شرعها الله كله مهم ، ولكن بعضه وهو ما يكثر وجوده بين الناس ، أهم من غيره من المسائل الأخر التي يقل ويندر وجودها .

(٢) الميراث لغة : انتقال مال الميت إلى حي بعده . وفي اصطلاح الفقهاء : امتحاق الحي مال الميت بصفة مخصوصة مشتركة بينها .

ما يخص كل ذي حق من التركة ، فكل ما يثبت للفقهاء من فضل عام أو خاص ، فهو ثابت لهذا العلم . وقد ورد فيه بخصوصه أشياء من الكتاب والسنة والآثار ، مما يدل على فضله وشرفه ، فراجع في المطولات .

وموضوعه : التركات .

وغايته : معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة .

وأركان الارث : مورث ، ووارث ، ومال موروث وما ألحق به .

وأساببه : قرابة ، ونكاح ، وولاء ، وجهة إسلام .

وشروطه : تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى حكماً أو تقديراً ، وتحقيق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث ، أو إلحاقه بالأحياء .

والثالث ويختص بالقضاء : العلم بالجهة التي بها الارث ، وبالدرجة التي اجتمع فيها . وموانعه سأذكرها إن شاء الله تعالى في أول باب الحجب .

الوارثون إجمالاً

الورثة قسمان : مجمع عليه ، ومختلف فيه ، والأول قسمان : ذكور ، وإناث . وللقوم في عددهم طريقتان : خلط ، وتمييز . وفي كل عبارتان : بسط ، وإيجاز . والناظم سلك طريق التمييز بعبارة الإيجاز ، فقال :

الْأَبْنُ وَأَبْنُهُ وَلَوْ نَأَى وَأَبٌ

جَدُّ لَهُ وَالْأَخُ مِنْ حَيْثُ انْتَسَبَ

وَأَبْنُ أَخٍ وَالْعَمُّ وَأَبْنُهُ وَلَا

لِلْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ زَوْجٌ ذُو الْوَلَا

بِنْتُ وَأُمُّ وَأَبْنَةُ أَبٍ أُطْلِقَتْ

جَدَّةٌ أُخْتُ زَوْجَةٍ مَنْ عَتَقَتْ

ذكر في هذه الأبيات المجمع على إرثهم من الذكور والاناث .

فإن ذكر بالايجاز عشرة : الابن . وابنه وإن سفل ، والأب ، والجدة وأبوه وإن علا ، والأخ مطلقاً ، وابن الأخ لا لأم ، والعم لا لأم ، وابنه ، والزوج ، وذو الولاء . ويجوز أن يكون قوله : الابن . مبتدأ حذف خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف ، لدلالة الترجمة عليه ، ويجوز غير ذلك .

وقوله : ولو نأى . أي بعد .

وقوله : جدله . أي للاب ، باسقاط العاطف ، وخرج بذلك الجد من جهة الأم ، فهو من ذوي الأرحام ، وكذا كل جد أدلى بجدة وإن ورثت .

وقوله : والأخ من حيث انتسب . أي شقيقاً ، أو لأب ، أو لأم .

وقوله : لا للأم في الثلاث . أي ابن الأخ ، والعم ، وابنه .

وقوله : زوج . باسقاط العاطف ، وكذا قوله : ذو الولاء ، والمراد به المعتق ، وعصبته .

والاناث بالايجاز سبع : البنت ، وبنت الابن وإن نزل ، والأم ، والجدة مطلقاً ، والأخت مطلقاً ، والزوجة ، وذات الولاء .

وقوله : أطلقت . أي عن التقييد بالابن القريب ، بل المدلية بابن الابن البعيد ، كذلك إذا تمحضت نسبتها للميت بالذكور .

وقوله : جدة أخت زوجة من عتقت . باسقاط حرف العطف فيها ، ولم يقيد الجدة ، لتشمل التي من جهة الأم والتي من جهة الأب ، لكن على تفصيل سأذكره إن شاء الله تعالى عند قوله : وجدة إلى ثلاث ، ولا الأخت . لتشمل الشقيقة ، والأب ، والأم .

فائدة : الوارثون بالبسط خمسة عشر : الابن ، وابنه وإن سفل ، والأب ، وأبوه وإب علا ، والأخ الشقيق ، والأخ للأب ، والأخ للأم ، وابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ للأب ، والعم الشقيق ، والعم للأب ، وابن العم الشقيق ، وابن العم للأب ، والزوج ، وذو الولاء .

والوارثات به عشرة : البنت ، وبنت الابن وإن نزل ، والأم ، والجدة من جهة الأم ، والجدة من جهة الأب ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب ، والأخت للأم ، والزوجة ، وذات الولاء . انتهى .

الفروض ومستحقوها

الفرض نصف ربع ثمن كذا ثلثان ثلث سدس وتمّ ذا

الفروض : جمع فرض ، وهو في اللغة : التقدير .

وفي الاصطلاح : النصيب المقدّر شرعاً لوارث خاص .

والفروض المذكورة في الكتاب ستة : النصف ، والربع ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .

وقدم النصف لكونه أكبر الكسور المفردة . ويقال بعبارة أخرى : النصف ونصفه ، ونصف نصفه ، والثلثان ونصفهما ، ونصف نصفهما .

وبعبارة أخرى : الثمن وضعفه ، وضعف ضعفه ، والسدس وضعفه ، وضعف ضعفه .

وأخص ما قيل : الثلث ، والربع ، ونصف كل منهما وضعفه .

ثم الورثة قسمان : قسم يرث بالفرض ، وقسم يرث بالتعصيب . والثاني سيأتي في باب العصباء ، والأول ذكره بقوله :

جد له أخ لأم أنتسب

مع معصب وذات النعمة

ذوالفرض من ذكور الزوج وأب

وكل أنثى ذات فرض لآلتي

الوارثون بالفرض ثلاثة عشر : أربعة من الذكور : الأب ، والجدة ، والزوج ، والأخ للأم . وتسع من الإناث : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والجدة من جهة الأم ، والجدة من جهة الأب ، والأخت شقيقة كانت ، أو لأب ، أو لأم ، والزوجة . فلا يرث بالتعصيب منهن دائماً إلا المعتقة ، ثم قد يكون كل من البنت ، وبنت الابن ، والأخت ، شقيقة كانت ، أو لأب ، عصبية بالغير .

وقد تكون الأخت بقسميها عصبية مع الغير ، فلما ذكر الضابط شاملاً لجميع النساء ، احتاج أن أخرج ذلك مع المعتقة بقوله : لا التي إلى آخره . أي لا الأنثى التي هي مع معصب لها ، إما بالغير ، أو مع الغير ، ولا ذات النعمة ، أي نعمة العتق .

المزَّوج نصفٌ لامعٌ الولد ولا	معٌ ولدٌ ابنٌ ، ولبنتٌ جعلاً
إن تنفرد ، ثم لبنتٌ لأبٍ معٌ	عدمٌ ولدٌ ، لشقيقةٍ وقعٌ
إن تنفرد ، ثم لأختٍ من أبٍ	إذ لا شقيقةً ، والمزَّوج أنسبٌ
معٌ ولدها أو ولدٌ ابنٍ ربعا	وهو لها ، لكن ثمناً يدعى
لزوجةٍ معٌ ولده أو معٌ ولدٌ	إبنٌ له ، والثلاثان للعدد

لما ذكر الفروض ومن يستحقها إجمالاً ، فصل ذلك .

بقوله : للزوج نصف إلى آخره .

فالنصف فرض خمسة : الزوج إذا لم تخلف زوجته فرعاً وارثاً بخصوص القرابة . فقولنا : وارثاً خرج من قام به وصف ، كرق . وبخصوص القرابة ، نحو ابن

البنت ، فلا يرد الزوج للربع وإن ورث على القول بآثره .

وفرض البنت ، والأخت الشقيقة ، إذا انفردت كل واحدة عن يساويها من ذكر أو أنثى ، وبنت الابن كذلك ، وعن ولد أو ولد ابن أقرب منها ، والأخت

لأب إذا انفردت عن المساوي وعن الشقيقة .

وقول الناظم : لامع الولد ولا مع ولد ابن . أي ذكر أكان كل منهما أو أنثى .

وقوله : في كل من البنت والشقيقة : إن تنفرد . أي عمن ذكرنا .

وقوله : في بنت الابن مع عدم ولد : إن تنفرد عن المساوي ، مع عدم ولد من ذكر أو أنثى ، واحداً كان أو متعدداً .

وقوله : لشقيقة . متعلق بوقع ، أي وقع النصف للشقيقة إن تنفرد .

وقوله : في التي لأب إذا لا شقيقة . أي إن تنفرد عن المساوي وقت عدم شقيقة ، ولم يشرط فيها عدم الشقيق اكتفاء في الحجب ، فمتى فقد شرط مما ذكر لا يستحق واحد من ذكرنا النصف .

والربع : فرض اثنين : الزوج مع الفرع المذكور ، والزوجة عند عدمه .

والثمن : فرض الزوجة مع الفرع المذكور ، وللزوجتين . والثلاث . والأربع ، ما للواحدة من ربع أو ثمن .

وقوله : والثلاثان للعدد . يأتي شرحه ما بعده .

مِنْ أَلْبَنَاتٍ أَوْ بَنَاتِ الْأَبْنِ أَوْ	مِنْ أَخَوَاتِ لِأَبٍ وَذَا رَوَوْا
لَعَدَدٍ مِنَ الشَّقِيقَاتِ ، أَفْرَادًا	لِلْأُمِّ ثُلَاثًا إِنْ فَقَدَتْ أُلُولًا
وَوَلَدَ ابْنٍ وَفَقَدَتْ الْعَدَّةَ مِنْ	إِخْوَةٍ أَوْ مِنْ أَخَوَاتٍ وَأُسْتَبِينَ
لِلْعَدَّةِ مِنْ أَوْلَادِ أُمِّ ثُلَاثًا	وَسَوْفِيهِ بَيْنَ مَنْ قَدْ وَرَثَا

لما أنهى الكلام على من يرث النصف وتاليه ، شرع فيمن يرث الثلثين وما بعدهما فقال : والثلاثان للعدد الى آخره .

فالثلثان : فرض أربع : بنتين فأكثر ، وبنتي ابن فأكثر ، وأختين شقيقتين

فأكثر ، وأختين لأب فأكثر .

وضابط ذلك ذوات النصف إذا تعددن ، والدليل على ذلك في البنّتين فصاعداً قوله تعالى : (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) ^(١) أي اثنتين فما فوق ، أولفظ فوق مقحم . وقد قيل غير ذلك مما أعرضنا عنه خوف الاطالة والاجماع ^(٢) . وأما ما روي عن ابن عباس أنه قال : لاتستحق البنات الثلثين لمفهوم الآية ، فلم يصح عنه ، والذي صح عنه كما قاله ابن عبد البر موافقة الناس .

والثالث : فرض ثلاثة : الجد في بعض أحواله مع الاخوة كما سيأتي في باب الجد والاخوة ، وتركه هنا اكتفاء بذكره هناك ، والأم بشرطين عديمين : أن لا يكون فرع وارث ، وأن لا يكون اثنان فأكثر من إخوة أو أخوات . أو منها أشقاء ، أو لأب ، أو لأم . وارثين ، أو محجوبين حجب شخص . أما المحجوب بالوصف ، وجوده كالعدم ، فلو انتفى للعدد ، أي اثنان فأكثر ، وما زاد على الواحد يسمى عدداً .

وقوله : ذاروا . أي الفرض المتقدم ، وهو الثلثان .

وقوله : ثلثا . معمول لأفرادا .

وقوله : إن فقدت الولد . أي ذكرأ كان أو أنثى . وكذا يقال في ولد الابن والولدا بألف الإطلاق .

وقوله : وفقدت العد من إخوة ، ذكور فقط ، أو مع إناث بالتغليب . وثلثا : معمول لاستنب .

وقوله : وسوِّ فيه بين من قد ورثا . يعني بذلك أن أولاد الأم عند الاجتماع ، ذكرهم وأنثاهم سيان .

(٢) أي خوف مخالفة الاجماع

(١) سورة النساء ، الآية : ١٠

فائدة : أولاد الأم ، قد خالفوا غيرهم في أشياء : لا يفضل ذكرهم على أنثاهم اجتماعاً ولا انفراداً ، ويرثون مع من أدلوا به ، ويجبونه حجب نقصان ، وذكورهم أدلى بأنثى ويرث (١) . انتهى .

وُثِّلَتْ مَا يَبْقَى لِلْأُمِّ إِنْ ظَهَرَ
أَبٌ وَزَوْجٌ أَوْ وَزَوْجَةٌ ، وَقَرُّ

ذكر هنا فرضاً سابقاً ثبت بالاجتهاد وقدمه على السادس ، لمناسبته للخامس ، وهو ثلث الباقي للأم في الغراوين ، وهما : زوج ، وأم ، وأب . أو زوجة ، وأم ، وأب . للام فيهما ثلث الباقي بعد فرض الزوجية ، وأبقى فيه لفظ الثلث ، مع أنه سدس في الأولى ، ورابع في الثانية ، تأدياً مع القرآن ، إذ كان مقتضى ما تقدم أن يكون لها فيها الثلث ، لكن خولف ذلك لما تركناه خوف الإطالة ، وهذا هو القول الأصوب من ثلاثة مذاهب ، وبه قضى عمر رضي الله عنه ، فسميتا بالعمريتين أيضاً ، وتبعه عثمان ، وكذلك (٢) ابن ثابت رضي الله عنهما . وأصل الأولى من ستة ، والثانية من أربعة ، ووجه ذلك يعلم من كتب الحساب المطولة .

وقد ذكرت في « شرح التحفة » ما يعلم منه ذلك . والقول الثاني : لها فيها الثلث كاملاً ، وبه قال ابن عباس . والثالث : لها في مسألة الزوج ثلث الباقي ، وفي مسألة الزوجة الثلث كاملاً ، وهو قول ابن سيرين .

وقوله : وقر . يأتي شرحه مع ما بعده :

وان تساوى نسب الجدات لا تفضلن وسدسهن فصلا

لِلْأَبِ أَوْ لِلْأُمِّ سُدُسٌ مَعَ وَلَدٍ
أَوْ وَلَدِ ابْنٍ ، وَلِلْأُمِّ مَعَ عَدَدٍ

(١) ذكر في الأصل أن أولاد الام خالفوا غيرهم في خمسة أشياء ، ولم يأت إلا بأربعة .
(٢) في الأصل : وذلك .

مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتٍ ، وَجَدِّ
 أَوْ وَلَدِ ابْنٍ ، وَلَبْنَتِ ابْنٍ أَوْ
 ذَامَعَ شَقِيقَةٍ لِأَخْتٍ مِنْ أَبٍ
 وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ لَا
 وَأَبَحَّ الْجَدَّةُ مِنْ كُلِّ نَسَبٍ
 وَحَيْثُ تَفْنَى جَدَّةٌ وَبَقِيَتْ
 أَوْ جَدَّةٌ إِلَى ثَلَاثٍ مَعَ وَلَدٍ
 بَنَاتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ ، وَرَأْوَا
 فَصَاعِدًا ، لَوْلَدِ أُمِّ أَنْسَبِ
 مُتَفَضِّلَانِ وَسُدُسَتَيْنِ فَصَلَا
 سُدُسَهَا إِذَا وَجَدْتَهَا وَأَبٌ
 أُمُّ لَهَا فَهِيَ عَلَى السُّدُسِ أُحْتَوَتْ

السدس فرض سبعة : الأب ، والجد مع الفرع الوارث ، والأم مع الفرع
 الوارث أو عدد من الاخوة ذكورا أو إناثا ، وبنت الابن مع بنت الصلب ،
 والأخت للأب مع الأخت الشقيقة ، والجدّة فأكثر ، والواحد من ولد الأم .

فقوله : وقر الى آخره . أي استقر للأب أو للأم ، سدس مع ولد ، أو ولد ابن ،
 ذكرا كان كل منهما أو أنثى .

وقوله : ولأم مع عدد الى آخره . يعني كما تستحق الأم السدس مع الفرع الوارث ،
 تستحقه مع عدد من الاخوة أو الأخوات ^(١) ، أو منهما ، اثنين فأكثر . ويتصور إرثها
 السدس مع اثنين في خمس وأربعين صورة ، باعتبار الذكورة ، والأنوثة ، والخنوثة ،

(١) ولا يشترط أن يكون الاثنان من الاخوة والاختوات وارثين ، كما أطلقه المصنف
 والفقهاء ؛ اذا لم يرق بهما مانع ، فانها يردانها الى السدس ، مع وجود الاب وهو يجبها ، وكذا ان
 كان أحدهما شقيقا والاخر لاب فانها يردانها اليه . وان كان الاخ للاب لا يرث ، وكذا ان كانا
 من الام ، فانها يردانها اليه ، ولا يرثان ؛ ولا يوجد حجب الوارث بمن يدلي به الا في هذه ، فانهم يجنبونها
 الى السدس . ولو كان بهما أو بأحدهما مانع من الارث كرق ونحوه ، منع من ججها . من « شرح
 الجعبرية » للرشيدي .

إما في شقيق ؛ أو لأب ، أو لأم .

وشذ ابن عباس رضي الله عنهما فقال : لا يردها للسدس إلا ثلاثة ، لقوله في الآية :
(فإن كان له إخوة) ^(١) وأقل الجمع ثلاثة ، وجوابه مذكور في المطولات .

وقوله : مع ولد . راجع لقوله : ولجد ، فقط ، إذ لا يشترط في إرث الجدة السدس وجود الفرع المذكور ، فترث السدس ، سواء وجد فرع أم لا .

وقوله : إلى ثلاث . يشير به إلى مذهبه ؛ من أنه لا يرث من الجدات إلا ثلاثة :
أم الأم وإن علت ، وأم الأب وإن علت ، وأم أبي الأب وإن علت ، دون غيرهن
من في آخر نسبتها إلى الميت ثلاثة ذكور فأكثر .

ومذهب المالكية ترث الأولتان ، ولا ترث الثالثة ، ومذهبنا ومذهب الحنفية ترث
كل جدة لا تدلي بذكر بين اثنين ، فالوارثات والساقطات عندنا أربعة أقسام :
من أدلت بمحض إناث ، أو بمحض ذكور ، أو إناث إلى ذكور ، فهي وارثة
والقسم الرابع : من أدلت بمحض ذكور إلى إناث ، فلا يرث منهن أحد لكن في
كلامه نظر عند بعضهم من جهة أن الغاية لا تدخل في المغيا .

وقوله : ولبنت الابن . معطوف على للأب ، أي واستقر سدس لبنت الابن فأكثر
مع البنت حيث لا معصب ، وكذلك بنت ابن الابن مع من توث النصف من بنات
الابن العاليات .

وقوله : ورأوا ذا . أي السدس لأخت من أب فصاعداً مع شقيقه ما لم تعصب .

وقوله : لولد الأم نسب . أي نسب السدس لولد الأم المنفرد ، ذكر أو أنثى .

وقوله : وإن تساوى . البيت . معناه : إذا اجتمع جدتان فأكثر في درجة واحدة ،

سواء كن من جهة واحدة ، أو من جهتين ، فالسدس بينهما بالسوية ، لا تفضل واحدة منهن على واحدة ، وهذا مما لا خلاف فيه بيننا وبينهم ، إنما الخلاف فيما إذا أدلت إحدى جدتين بقرابتين ، والأخرى بقرابة واحدة ، فمذهب الناظم لذات الجهتين ثلثا السدس ، ولذات الجهة ثلثه ، وهو قول محمد ، وزفر ، والحسن بن زياد . ومذهبنا لا تفضيل بينهما ، وبه قال أبو يوسف .

وقوله: وأبج الجدة... الخ. يشير به إلى أن الأب وإن علا لا يحجب الجدة مطلقاً ، سواء كانت من جهته ، أو من جهة الأم ، وهو مذهب الناظم . وأما مذهب الأئمة الثلاثة ، فهو أنه لا يحجب التي من جهة الأم ، ويحجب التي من جهته .

وقوله: وحيث تفنى جدة... البيت. يشير به إلى أن كل جدة ماتت وخلفت أمها ثم مات فرع لها ، فتستحق السدس ، لكن لو قال : وإن علت لأغنى عنه ، ويغني عنه أيضاً مفهوم ما سيدكره في الحجب . ولما أنهى الكلام على من يرث بالفرض إجمالاً وتفصيلاً ، شرع فيمن يرث بالتعصيب ، مقدماً على ذلك حكم العصبية بنفسه فقال :

العصبات

وَعَصَبٌ بِنَفْسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ	يُجُوزُ كُلُّ الْمَالِ ، ثُمَّ إِنْ وَجِدَ
مَعَ رَبِّ فَرَضٍ فَلَهُ مَا فَضَّلَا	وَهُمْ أَبُ جَدٍّ لَهُ وَإِنْ عَلَا
وَالْأَبْنُ وَأَبْنُهُ وَلَوْ نَأَى وَضُمَ	لِمَنْ مَضَوْا أَخًا وَعَمًّا لَا لَأُمٍّ
وَهَكَذَا بَنُوهُمْ وَلَوْ نَأَوْا	وَمُعْتَقًا وَعَصَبًا لَهُ رَوَّاءُ

العصبية ثلاثة أقسام : عصبية بنفسه ، وعصبية بغيره ، وعصبية مع غيره .

فالعصبية بنفسه حد بحدود أكثرها مدخول ، ولذا لم يحده الناظم ، واقتصر على العدد ، كيف وقد قال ابن الهائم في « ألفيته » :

وليس يخلو حده من نقد
فينبغي تعريفه بالحد

لكن أقرب ما قيل في حده : كل ذي ولاء، وذكر نسب ليس بينه وبين الميت .
 أنثى ، وهم خمسة عشر : الابن ، فابنه وإن نزل ، فالأب ، والجد وإن علا ، والأخ
 الشقيق ، فالأخ للأب ، فابن الأخ الشقيق ، فابن الأخ للأب ، فالعم الشقيق ، فالعم
 للأب ، فابن العم الشقيق ، فابن العم للأب ، فالمعتق ، والمعتقة ، فبيت المال
 عند من ورثه .

وأحكام العاصب بنفسه ثلاثة :

الاولى : أنه يجوز كل المال إذا انفرد . **الثاني :** أنه يأخذ ما أبقت الفروض .
الثالث : أنه إذا استغرقت الفروض التركة ولا فرض له ، سقط ، وإنما ترك الناظم
 هذا الثالث للعلم به من الثاني للمتأمل .

والعصبة بالغير ومع الغير كالعصبة بالنفس في الحكمين الأخيرين .

فقوله : له . أي للأب ، وتقدم محترزه . **وقوله :** ولو نأى . أي بعد .

وقوله : أخاً وعملاً لا لأم . شمل الشقيق منها وللأب .

وقوله : بنوهم . جمعه باعتبار الافراد . **وقوله :** ولو نأوا . أي بعدوا .

وقوله : ومعتقاً وعاصباً . بالنصب ، يصح عطفه على أخاً ، فيكون قوله : رويوا

يريد به جميع ما تقدم ، فيصح أن يكون مفعولاً مقدماً لرووا ، أي رويوا من العصبة معتقاً .

وعاصبٌ بغيره من منعه
 أخوه فرضه إذا كان معه

كنت أو شقيقة أو لأب
 إن كان كل مع أخ في النسب

ونحوها فها هنا يعطى الذكر
 ضعف الذي لأخته قد استقر

ومثله أن تجد ابن ابن هنا
 بأخته أو بنت عم قرنا

والضابط استواءهم في الدرجة
 كما هنا ، وحيث تهوي درجة

وَمَعَهَا ابْنُ ابْنٍ لَيْسَتْ أُجْعَلًا
وَعَكْسُ هَذِهِ الْكُلُّ حَصَلٌ

فَمَعَ بِنْتُ ابْنٍ لِحَمْسٍ مَثَلًا
نَصْفًا لَهَا فَرْضًا وَحَازَ مَا فَضَّلَ

فَوْقَهَا وَلَا الْمَسَاوِي لَهَا

مَا عَصَبَ ابْنُ الْأَخِ وَابْنُ الْأَعَمِّ مَا

والقسم الثاني : العصبه بغيره ، وهن أربع : البنت ، وبنت الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب . يعصب كلاً منهن من في درجتها ، كأخ للجميع ، وابن عم لبنت الابن ، وتزيد بنت الابن عليهن بأنه يعصبها من هو أسفل منها إذا لم يكن لها شيء في الثلثين ، والأخت بأنه يعصبها الجد كما سيأتي .

فقوله : وعاصب ... البيت . أشار به إلى ضابط ، هو أن كل أنثى منعها أخوها فرضها من نصف أو غيره ، فهي عصبه بالغير .

وقوله : فها هنا إلى آخره . يشير به إلى أنا حيث ورثنا الأنثى مع الذكور بالتعصيب ، فله مثلاً حظها ، والحكمة فيه ، أن الذكر ذو حاجة لنفسه وحاجة لعياله ، والأنثى ذات حاجة لنفسها فقط ، وأيضاً فشهادته مثلاً شهادتها .

وقوله : ومثله أن تجد ابن ابن إلى آخره .

يشير به إلى الرابعة ممن تعصب ، وهي بنت الابن ، وذكر أنه يعصبها أخوها أو ابن عمها ، ثم أعقب ذلك بضابط لمن يعصبها مطلقاً .

بقوله : والضابط استواءهم في الدرجة . ثم ذكر محترزه

بقوله : وحيث يهوي درجة . فتصح قراءته بالياء المثناة من تحت ، فيكون معناه وحيث يهوي أحدهما درجة عن الآخر فلا يعصبها ، ويصدق ذلك بما إذا كان هو أعلى منها ، فلا يعصبها بل يحجبها .

ومثاله قوله : وعكس هذه له الكل حصل . ويصدق ذلك بما إذا كانت هي أعلى منه ، فلا يعصبها .

ومثاله قوله : فمع بنت ابن... الخ . وحكم الحالة الأولى مسلم مطلقاً ، وحكم الثانية مسلم بشرط أن يكون لها شيء في الثلثين ، كما مثل . فان لم يكن لها شيء فيها ، بأن استغرق من هو أعلى منها من الاناث الثلثين ، فيعصبها من هو أسفل منها كما يعصبها من هو في درجتها ، وهذا الشرط معلوم لمن له أدنى اشتغال ، فتركه لضيق النظم ، وهذا حيث كان الضمير عائداً لأحدهما ، أما إذا كان عائداً لابن الابن ، كما هو الظاهر ، فيكون حكم الحالة الثانية ، كما أنه حيث قرىء بالتاء الفوقية يكون حكم الحالة الأولى . إذا تقرر ذلك فقوله : فمع بنت ابن الى آخره .

مثال للنازل . أي لو خلف الميت بنت ابن ابن ابن ابن ابن ، وابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ، جعل لها النصف ، لأنه لا مقتضى لحجبها عنه ، ولا يعصبها هذا ، لكونه أنزل منها ، لاستغنائها بفرضها ، فالباقي له بالتعصيب . فالخمس ، والست مثال ، كما قال : مثلاً . وقوله : وعكس هذه له الكل حصل . مثال للنازلة ، أي لو كان ابن الابن أعلى منها ، كما لو أدلت هي بالسادس ، وأدلى هو بالخامس ، فالمال له بالتعصيب ، ولا شيء لها لحجبها به ، إما لإدلائها به ، أو قربه ، كما سيعلم من الحجب .

وقوله : ما عصب ابن الأخ إلى آخره .

يشير به إلى أنه لا يعصب أخته من الذكور ، إلا الابن ، وابنه ، والأخ ، شقيقاً كان أو لأب ، فلا يعصب ابن الأخ وإن نزل ، ولا العم ، ولا ابنه ، من في درجته ، ولا من هي أعلى منه . أما من في درجته ، فلأنها من ذوي الأرحام ، وأما من هي أعلى منه فلأنها إذا لم تكن أختاً للميت ، فمن ذوي الأرحام أيضاً ، وإن كانت أختاً واحتاجت اليه ، فلأنه لا يعصب من في درجته ، فلا يعصب من فوقه بالأولى ، والله تعالى أعلم .

مَعَ بَنَاتِ الْأَبْنِ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ

مُعَصَّبُ الْأُخْتِ هُنَا الْقِسْمُ اعْتَمِدَ

وَالْأَخَوَاتِ لَا لَأُمِّ عَصَبَاتٍ

إِذَا انْتَفَى الْحَاجِبُ ، ثُمَّ إِنَّ وَجِدَ

القسم الثالث : العصبية مع غيره ، وذلك الأخت شقيقة كانت أو لأب ، مع البنات أو بنات الابن ، أو معها ، وهذا ما لم يكن للأخت حاجب . وأشار إلى ذلك بقوله : إذا انتفى الحاجب .

وقوله : ثم إن وجد معصب . يشير به إلى أن التعصيب بالغير مانع للتعصيب مع الغير . فلو كان مع الأخت معصب لها من أخ ، أو جد ، فلا تكون عصبية مع البنت ، ويكون الباقي بعد الفرض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فائدة : الورثة باعتبار الفرض والتعصيب أربعة أقسام : قسم يرث بالفرض وحده ، وهم : الزوجان ، والأم ، وولداها ، والجدة مطلقاً .

وقسم يرث بالتعصيب ، وهم : كل عصبية بنفسه ، غير الأب والجد . وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ، ولا يجمع بينهما ، وهو : البنت ، وبنت الابن ، والأخت شقيقه كانت أو لأب .

وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ، ويجمع بينهما مرة أخرى ، وهو الأب والجد ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى . انتهى . والله تعالى أعلم بالصواب .

وَإِنْ يَفِضَ مَالٌ وَعَاصِبٌ فَقَدْ
عَلَى سِوَى الزَّوْجَيْنِ رَدًّا أَعْتَمِدُ
كُلُّ بَقْدَرٍ فَرَضُهُ فَالْبَنْتُ مَعَ
جَدَّةِ الرَّبْعِ جَدَّةٌ وَقَعَ

لما أنهى الكلام على العاصب بأقسامه ، ذكر هنا حكم ما إذا فقد العاصب . واختلفت الأئمة في ذلك ، فمذهب الناظم أنه يرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة ، فإن لم يكن أحد غير الزوجين ، صرف المال ، أو الباقي بعد فرض الزوجية لذوي الأرحام . وسيأتي بيانهم إن شاء الله تعالى ، وهو مذهب الحنفية أيضاً . ومذهب المالكية يصرف المال ، أو ما أبقت الفروض لبيت المال ، سواء انتظم أم لا ، وهذا هو المعتمد عندهم . ومذهبنا إن انتظم بيت المال ،

فيكون المال ، أو ما أبقت الفروض له في الأصح ، وإن لم ينتظم ، فيرد أو يصرف
لذوي الأرحام ، على وزان ما تقدم عن الحنابلة .

وقال الشيخ أبو حامد : يصرف لبيت المال مطلقاً ، اننظم أم لا ، لأن الحق
للمسلمين ، فلا يسقط باختلال نائبيهم ، كالزكاة . انتهى .

وقوله : فالبيت إلى آخره .

يشير به إلى مثال من أمثلة الرد . وصورته : شخص مات وخلف بنتاً وجدة ،
فالبيت ثلاثة أرباع المال فرضاً ورداً ، وللجدة ربعه كذلك .

والطريق في ذلك أن تقول : تارة يكون في الورثة من لا يرد عليه ، كزوج أو
زوجة ، وتارة لا يكون . فإن لم يكن ، فتجعل سهامهم من أصل المسألة أصلاً لمسألة
الرد ، وتقطع النظر عن الباقي ، ففي هذا المثال كان أصل المسألة من ستة : للبيت
النصف ثلاثة ، وللجدة السدس واحد ، ومجموع ذلك أربعة ، فاقطع النظر عن الباقي من
الستة وقل : أصل مسألة الرد من أربعة : فالبيت منها ثلاثة هي ثلاثة أرباع ،
فالنصف بالفرض ، والربع بالرد ، وللجدة واحد هو الربع ، فالسدس بالفرض ،
ونصف السدس بالرد . وإن كان ، فخذ مخرج فرض من لا يرد عليه ، وادفع
له فرضه منه ، ثم انظر في الباقي ، هل ينقسم على مسألة من يرد عليه ؟ فإن انقسم
المخرج المذكور ، فهو أصل مسألة الرد ، كزوجة ، وأم ، وأخوين لأم ، فأصلها أربعة .
وإن لم ينقسم ، فاضرب مسألة الرد بتمامها في المخرج ، فالأصل أصل لمسألة الرد ،
كزوج ، وبنت ، وأم ، فأصلها ستة عشر ^(١) ، وهذا كله إذا كان من يرد عليه أكثر

(١) فاصل مسألة الرد هنا أربعة ، لأن البنت لها النصف ثلاثة من ستة ، والأم لها السدس واحد ،
فتضرب في مخرج الزوجية ستة عشر ، فالزوج له واحد في أربعة بأربعة ، ثم تنسب سهام البنت إلى سهام
الأم فتجدها ثلاثة أرباع ؛ وحصة الأم الربع ، فتأخذ البنت ثلاثة أرباع الاثني عشر ، وهو تسعة ،
والأم الربع ثلاثة . انتهى .

من صنف . أما إذا كان شخصاً واحداً ، فله كل المال ، أو الباقي بعد فرض الزوجية ، أو صنفاً واحداً ، قسم ذلك بينهم بالسوية ، وهنا كلام كثير مذكور في المطولات

الحجب (١) والاسقاط

الحجب لغة : المنع وشرعاً : منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية ، أو من أوفر حظيه ، وهو قسمان : حجب بالأوصاف ، وحجب بالأشخاص ، والأول هو المعبر عنه بالمانع .

والموانع ستة : الرق ، والقتل ، والاختلاف بالاسلام ، والكفر والردة والاختلاف بالذمة ، والحراية ، والدور الحكمي .

والثاني قسمان حجب نقصان ، وحجب حرمان .

فالأول يتأتى دخوله على جميع الورثة ، ويحصل إما بانتقال من فرض الى فرض أو من تعصيب الى تعصيب أو من فرض الى تعصيب ، أو عكسه ، أو بمزاحمة في فرض أو في تعصيب ، أو بالعول . والثاني : هو ما ذكره بقوله :

وَأُجِدَّ اسْقِطٌ بِأَبٍ وَأُسْقِطَا	بِالْأُمِّ جَدَّاتٍ كَمَا قَدْ سَقِطَا
جَدُّ نَائٍ بِمَنْ دَنَا وَحُجِبَتْ	جَدَّتُهُ الْبُعْدَى بِمَنْ قَدْ قُرِبَتْ
وَأُطْلِقَ الْقَوْلُ هُنَا وَبَابِنِ	أَسْقِطٌ مِنَ الْوَرَاثِ وَلَدَ الْأَبْنِ
وَمُطْلَقاً جِنْسَ أُخُوَّةٍ بِأَبٍ	أَسْقِطٌ وَبَابِنِ ثُمَّ بَابِنِ ابْنِ النَّسَبِ

(١) يقال : حجبته إذا منعه من الدخول ، ومنه سمي البواب حاجباً لمنعه الطارق ، وهو الآتي بالليل ، وحاجب العين ، جمعه : حواجب . وحاجب الأمير ، جمعه : حجاب ، وهو مأخوذ من الحجاب ، وهو الستر ، فكأنه ساتر بين الوارث ووارثه .

وبالشقيق وَلَدَ الْأَبِ اٰمَنًا لِبُعْدِهِ ، وَلَدَ أُمٍّ وَأَمَنًا
أَيْضًا مَجْدٌ أَوْ بَيْنَتْ أَوْ وَلَدَ إِبْنٍ ، وَأَوَّلَى الْعَصَبَاتِ يُقْتَصَدُ

أكثر مدار الحجب بالشخص على قاعدتين : الأولى أن كل من أدلى بواسطة حجبته تلك الوساطة ، إلا ولد الأم .

الثانية : أنه حيث اجتمع عاصبان فأكثر ، فيقدم من كانت جهته أقرب وإن بعد ، على من كانت جهته أبعد وإن قرب ، فإن اجتمعا في جهة ، قدم القريب وإن كان أضعف ، على البعيد وإن كان أقوى ، فإن استويا في القرب ، قدم القوي على الضعيف .

والقوي : ذو القرابتين ، والضعيف : ذو القرابة الواحدة وقد جمع الجعبري رحمه الله هذه القاعدة في بيت واحد ، حيث قال :

فبالجهة التقديم ثم بقربه
وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

وقد يأتي الحجب بمثل ذلك في ذوي الفروض .

إذا عرفت ذلك ، فالجد يحجب بالأب ، وهو معنى قوله : والجد أسقط بأب .
ومجد أقرب منه ، وهو معنى قوله : كما قد سقطا ... الخ .
فقوله : نأى . أي بعد . وقوله : دنا . أي قرب .

وتحجب الجدة بالأم ، سواء كانت من جهتها أم من جهة الأب . وأشار إلى ذلك بقوله : وأسقطا بالأم جدات . والجدة البعدى بالجدة القربى إذا كانا من جهة واحدة ، أو كانت القربى من جهة الأم ، والبعدى من جهة الأب اتفاقاً .

وأما إذا كانت القربى من جهة الأب ، والبعدى من جهة الأم ، فالمفتى به من مذهب الحنابلة أنها تحجبها أيضاً طرداً للقاعدة ، واختاره الخرقى ، وأكثر الحنابلة ، وهو إحدى الروايتين عن إمامهم رحمه الله ، فلذا قال : وأطلق القول هنا . بناء

على مذهبه ، وهو كـمذهب الحنفية ، وفيها قولان عندنا ، والأظهر عندنا لا تحجبها ، وهو مذهب المالكية ، لأن الجدات إنما ورثن بالأمومة ، فالتى من قبل الأم هي الأصل وإن بعدت ، وحيث قلنا في هذه لا تحجبها ، فيشتر كان في السدس ، ويحجب ولد الابن ذكرًا كان أو أنثى بالابن ، وهو معنى قوله : وبابن إلى آخره ، والأخوة ذكوراً أو أنثى أشقاء^(١) أو لأب أو لأم ، بالأب الأدنى ، والابن ، وابن الابن ، وهو معنى قوله : ومطلقاً . جنس إخوة إلى آخر البيت . والأخ للاب يحجب بالأخ الشقيق ، زيادة على من ذكر ، وتعليله بقوله : لبعده . تبع فيه النسبي رحمه الله ، فانه قال : قد يتوهم أن الشقيق ليس بأقرب من الأخ للأب ، لكن أقوى ، وليس كذلك ، وقد صرح الأصحاب بأنه أقرب ، أي أزيد قرباً ، وكذا عملوا في الوقف والوصية . انتهى .

والمختار ما قاله بن الهائم ، والجعبري ، وغيرهما ، وهو ما قدمناه أنه يقال فيه أقوى . ثم لما كان ولد الأم يحجب بمن يحجب به الشقيق ، وزيادة على ذلك بآخرين ، بين الزائد بقوله : ولد أم إلى آخره . فيحجب ولد الأم بستة : الأب ، والجد ، ، والابن ، وابن الابن ، والبنت ، وبنت الابن . لكن في قوله : أو ولد ابن تكرار بالنسبة للذكر منهم ، يرتكب مثله لأجل النظم .

وقوله : وأولى العصبات يأتي شرحه مع ما بعده .

فحاجب ذوالأبوين ذا أب	في الأخ والعَمِّ وفرعٍ ، وأحجب
بالعمِّ للأب ابن عمِّ عهداً	من أبوين ، وكذلك اعتقدا

(١) فرع : خلف بنتاً وثلاث أخوات متفرقات ، أو أخوة متفرقين ، فللبنت النصف ، والباقي للأخ ، أو الأخت من الأبوين ، وسقط الباقي الذي للأب بالذي من الأبوين ، والذي للأم بالبنت . من « شرح الجعبرية » للرشيدى .

ذا في أخٍ للأب يُعطى الكلَّ إن
 وابن أخٍ لأبوين يقترن
 وقس على ذا فأمْنَعْنْ وَلَدَ الأب
 مع شقيقة وبنت النسب
 وأجدُّ يعْلُو الْعَمَّ وأبن مَنْ علا
 مع بني الأَقْرَبِ للْمَيْتِ احْظَلَا
 وبابن الأبنِ صَدَّ وَلَدُ أبنِ أبنِ
 إذْ نَسَبُ الأوَّلِ فيها مُدْنِي

يقدم أولى العصبات ، إما لقرب جهته ، أو لإدلائه ، وإما لقوته .

فالأخ الشقيق مقدم على الأخ للأب ، والعم الشقيق مقدم على العم للأب ، وهو معنى قوله : فحاجب ... إلى قوله : والعم .

فذكر الأخ أولاً مع الاخوة ، وثانياً مع العم ، واستطرداداً لايضاح القاعدة .

وقوله : وفرع . أي وفرع كل من الأخ والعم ، فابن الأخ الشقيق مقدم على ابن الأخ للأب ، وابن العم الشقيق مقدم على ابن العم للأب ، وذلك لقوة الشقيق في الجميع ، وكذلك يقال في ابن ابن الأخ ، والعم وإن نزل ، مالم يكن المدلي بالأب فقط أقرب من المدلي بالأبوين ، كابن أخ لأب ، وابن ابن أخ شقيق ، فيقدم الأول عليه لقربه ، وإلى ذلك أشرت أول الباب .

ويقدم الأخ للأب على ابن الأخ الشقيق ، لقرب جهته ، والعم للأب على ابن العم الشقيق ، لقربه ، وإلى ذلك أشار . **بقوله :** واحجب بالعم الى قوله : يقترن .

ومعاًوم أن كلا من الأخ والعم للأب ، يجب كل ابن أخ وابن عم لأب ، وأن الأخ ، والعم الشقيق ، يجب كل ابن أخ ، وابن عم شقيق أو لأب ، ووجه ذلك ما قدمناه .

ثم قال : وقس على ذلك إلى آخره . أي قس على هذا ماضاهاه ، فتحجب الأخت الشقيقة إذا كانت عصبية مع البنت ، أو بنت الابن ، أو معها الأخ ، والأخت للأب

وأبناء الأخوين ، لقوتها أو قريها . وكذلك الأخت للأب مع البنت ، أو بنت الابن أو معها ، تحجب ابن الأخ ، شقيقاً كان أو لأب ، لقريها .

ثم قال : والجد إلى آخره . يعني أن الجد وإن علا ، مقدم على العم ، شقيقاً كان أو لأب . وكذا على بني الأخوة ، وأبناء الأب الأدنى وإن نزلوا ، مقدمون على أبناء الأب الأعلى .

فالأخوة وبنوهم وإن نزلوا ، مقدمون على الأعمام ، وأعمام الميت ، وأبناءؤهم وإن نزلوا على أعمام الاب وبنينهم ، وأعمام الأب وأبناءؤهم وإن نزلوا على أعمام الجد وبنينهم ، وهكذا ، وكل ذلك فيمن ليس من ذوي الأرحام ، فإن حكمهم سيأتي .
ثم قال : وبابن الابن إلى آخره .

يشير به إلى أنه حيث كان في طبقة عليا من أولاد الابن ، ذكر حجب من هو أنزل منه ذكراً كان أو أنثى .

فائدة : ابن كل أخ لغير أم كأبيه ، إلا في مسائل لا ينقصون الأم عن ثلثها ، ولا يعصبون أخواتهم ، ولا يرثون مع الجد في غير الولاء . وابن الشقيق يسقط في المشتركة ، وبالأخ للأب ، وبالأخت حيث كان عصبه مع الغير ، وابن الأخ للأب يسقط بابن الشقيق . انتهى .

وبنت ألا بن أوجب فصاعداً بعد	من البنات ، وكذا أخت ترد
أي من أب فصاعداً بالعدد	من الشقيقات ، وأننى تجد
مع من منعت ذكراً معصباً	ورث له ما لاثنين سببا

كما تحجب بنت الابن بالابن ، كذلك تحجب بالبنتين فأكثر ، لاستغراقها فرض إناث الفروع ، ما لم تعصب بذكر في درجتها أو أسفل منها . وكذا يقال في بنت ابن نازل مع بنتي ابن أعلى . فللعاليات الثلثين ، وتسقط السفلى ما لم تعصب ، وكذا

نحو بنت ، وبنت ابن ، وبنت ابن ابن أنزل ، فلبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، وتسقط الثالثة ما لم تعصب . ولأحوال الفروع فصل معقود في المطولات ، يعلم أكثره مما تقدم .

وكما تحجب الأخت للأب بالشقيق ، تحجب كذلك بشقيقتين فأكثر لاستغراقها فرض الأخوات ، ما لم تعصب بذكر في درجتها ، فلا يعصبها من هو أسفل منها ، بخلاف بنت الابن ، والفرق لائح يعلم مما قدمنا في شرح قوله : ما عصب ابن الأخ إلى آخره .

وقوله : وأنى تجد إلى آخره .

يعني حيث وجدت مع بنت الابن ذكراً في درجتها ، أو أسفل منها ، فلا تسقط ويعصبها ، فيقتسمان الباقي له مثلاً ما لها ، وحيث وجدت مع الأخت للأب أخاً لأب ، فكذلك .

الذي لا يسقط بحال

وخمسة لا يسقطون في العدد أب وأم زوجة زوج ولد

لما أنهى الكلام على من يتأتى حجه من الورثة ، ذكر هنا من لا يحجب بالشخص حجب حرمان ، وهم بالاختصار خمسة : الأب ، والأم ، والزوج ، والزوجة ، والولد ذكر أكان أو أنثى . فهم بالبسط ستة ، وضابطهم : كل من يدلي للميت بلا واسطة ، غير ذي الولاء .

أحوال الأب مع غيره

والأب تعصياً بجميع المال مع
أخوة حاز ، وفرضه وقع
سدساً مع ابن أو مع ابن ابن وجاز
إن تلقاه بالفرض والتعصيب حاز

فَمَعَ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ حَوَى سُدْسًا وَتَعْصِيبًا عَلَى الْبَاقِي اِحْتَوَى
وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ فِيهَا مَرَّةً لَا مَعَ إِخْوَةٍ وَسَيْرَى مُفَصَّلًا

أحوال الأب ثلاثة : الارث بالتعصيب المحض إذا لم يكن معه فرع وارث ، سواء كان معه أحد من الاخوة أم لا ، لما تقدم أنه يجزيهم .

فقوله : مع إخوة . لا يحتز له ، والارث بالفرض المحض إذا كان معه ابن ، أو ابن ابن وإن نزل ، أو كان ما يبقيه ذو الفرض قدر السدس أو دون السدس ، أو لم يبق شيء فيعول له بالسدس ، أو بقيته في الأخيرتين ، وفي الاولى . يأخذ السدس بلا عول . والارث بالفرض والتعصيب جامعاً بينهما مع البنت أو بنت الابن فأكثر أو معها ، فيرث السدس فرضاً ، والباقي عسوبة .

ثم قال : والجد إلى آخره .

يعني أن الجد كالأب ، فيرث بالفرض مرة ، وبالتعصيب أخرى ، وبهما مرة ثالثة لكن يخالفه في مسائل ذكر منها في النظم واحدة فقط ، وذلك أنه لا يجزى الاخوة لغير أم ، كما سيأتي ^(١) والاب يجزيهم كما تقدم .

وإن الاخوة وبنينهم ، مقدمون على الجد في الولاء ، وإن الأم ترث معه الثلث كاملاً إذا كان بدل الأب في الغراوين ، وأنه لا يجزى أم الأب ، وإنهم اختلفوا في جمعه . بين الفرض والتعصيب مع نحو البنت .

والأرجح أنه كالأب . وقيل : يرث الباقي في جميعه بالتعصيب ، ويظهر أثر الخلاف في الوصية بجزء بعد الفرض ، وفي التأصيل .

(١) فرع : زوجة وأم ، وأخوان لام ، وجد . هي من اثنا عشر : الزوجة الربع ثلاثة ، وللام السدس اثنان ، ولا شيء للاخوة الأم ؛ والباقي سبعة للجد . فلو كان بدل الجد أب : كان الحكم كذلك ، إلا أن أخوة الأم حجبوها عن نصف السدس .

وقوله : أن تلقه . هي أن المصدرية ، وجزم بها على لغة .

الجدُّ والاخوة

وَأَجْدُ وَالْإِخْوَةُ لَا مِنْ أُمِّ
لِرَبِّ فَرَضٍ فَرَضُهُ وَأَجْعَلْ لَجَدِّ
مُثْلَ الَّذِي يَبْقَى هُنَا أَوْ قَاسِمًا
أَنَّ لَهُ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يُفْضَلْ
سُدُسًا لَهُ إِنْ دُونَ سُدُسٍ فَضْلًا
أُخْتُ بِأَكْدَرِيَّةٍ فَهِيَ هُنَا
جَدُّ وَإِخْوَةٌ فَقَطْ قَاسِمَ مَا
إِنْ جُمِعَا مَعَ رَبِّ فَرَضٍ سَمَّ
مِمَّا بَقِيَ خَيْرَ ثَلَاثَةٍ تُعَدُّ
كَالْأَخِ أَوْ سُدُسَ الْجَمِيعِ ، فَأَعْلَمَا
مِنْ بَعْدِ فَرَضٍ غَيْرِهِ ، وَكُلُّ
ثُمَّ أَعْلَى فَتَسْقُطُ الْأَخُوَّةُ ، لَا
مَعَهُ لَهَا فَرَضٌ ، وَإِنْ تَبَيَّنَا
لَمْ يَكْ مُثْلُ الْمَالِ عَنْ قَسَمٍ نَمَا

لما كان الجد والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة ، وإنما ثبت حكمهم بالاجتهاد ، وقع الاختلاف فيهم في عصر الصحابة فمن بعدهم من الأئمة ، ولكن ما تقررت عليه زمن المذاهب معلوم الآن ، وهو أن أبا حنيفة رحمه الله ومن تبعه ، كالحسن بن زياد ، وذفر ، ومن الشافعية : المزني ، وابن سريج ، وابن اللبان والامام أحمد بن حنبل رحمه الله في إحدى الروايتين ، يقدمون الجد على الاخوة مطلقاً ، فيحجبهم كالأب .

ومذهب الشافعية ، والمالكية ، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية ، وأصح الروايتين عن الامام أحمد بن حنبل رحمه الله ، أنه مع الاخوة على التفصيل الآتي ، لكن ربما وقع خلاف بين هؤلاء في بعض المسائل ، وقد أضربنا عن كلام كثير هنا مذكور في المطولات خوف الإطالة .

وإذا عرفت ذلك ، فنقول : لا يخلو ، إما أن يكون مع الجد والاختوة صاحب فرض ، أو لا يكون . فإن كان معهم صاحب فرض ، وفضل بعد فرضه أكثر من السدس ، فللجد خير أمور ثلاثة : المقاسمة كأخ ، وثلث الباقي ، وسدس جميع المال . فالمقاسمة خير له في نحو: زوج ، وجد ، وأخ . وثلث الباقي في نحو: أم ، وجد وخمس اختوة . وسدس الجميع في نحو: زوج ، وأم وجد ، وأخوين . وقد تستوي الأمور ، كزوج ، وجد ، وأخوين . أو امران ، كزوج ، وجد ، وثلاثة إخوة . وكأم ، وجد ، وأخوين . وكزوج ، وجدة وجد ، وأخ ، فيأتي في التعبير خلاف سند كره .

فقوله : والاختوة لامن أم . شمل الأشقاء ، ولاب .

وقوله : إن جمعا . أي الجد والاختوة ، وهو بيان للحالة الأولى .

وقوله : مع رب فرض . أي ذي فرض ، ومن يرث بالفرض معهم ستة : الزوج ، والزوجة ، والام ، والجدة ، والبنت ، وبنت الابن .

وقوله : فاعلما إلى آخره .

يشير به إلى أن جميع ما تقدم ، محله فيما إذا فضل بعد ذي الفرض أكثر من السدس ، فإن فضل السدس فقط ، أخذه الجد ، وإن فضل دون السدس ، أعيل للجد ببقية السدس ، وإن لم يفضل شيء ، أعيل للجد بالسدس أيضاً .

والناظم لم يذكر هذه :

وتسقط الاختوة في الأحوال الثلاث ، وهو معنى قوله : فتسقط الاختوة . أي ذكوراً أو إناثاً ، لكن تستثنى الاخت في الأكدرية ، وقد ذكرها بقوله : لاخت إلى آخره .

وأركانها أربعة : زوج ، وأم ، وجد ، وأخت شقيقة أو لاب .

فللزوجة النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، فيعال للأخت بالنصف ، ثم يضم

سدس الجدد لنصف الأخت ، ويقتسمانه أثلاثاً ، له مثلاً مالها ، فأصلها ستة ، وتؤول إلى تسعة ، وتصح من سبعة وعشرين ، وهذا مذهبنا كالمالكية ، وأصح الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله . ومذهب الحنفية : لاشيئها ، لحجبه الاخوة بالجد ، والرواية الثانية عن الإمام أحمد كذلك ، لاستغراق الفروض . ووجه تسميتها : ومحتوز . أركانها ، ودليلها ، والمعاية بها مذكور في المطولات . وقوله : وإن تبيننا إلى آخره .

يشير به إلى الحالة الثانية ، وهي أن لا يكون معهم صاحب فرض ، فللجد خير الامرين : المقاسمة ، كأخ . وثلاث جميع المال ، فالمقاسمة خير إذا كان معه من الاخوة دون مثليه ، وذلك في خمس صور : جد وأخ ، أو أخت ، أو أخ وأخت أو أختين ، أو ثلاث أخوات . ويستوي له الامر ان إذا كانوا مثليه ، وذلك في ثلاث صور : جد وأخوين ، أو أخ وأختين ، أو أربع أخوات . والثلاث خير إذا زادوا على مثليه ، كجد وأخوين ، وأخت ، ولا تنحصر صورته .

وظاهر كلام الناظم أنه حيث استوى له الامر ان ، يعبر له بالمقاسمة ، فإن معنى كلامه : قاسم ما لم يزد الثلث على المقاسمة ، وذلك صادق بما اذا زادت المقاسمة ، واستويا ، وهو أحد أقوال ثلاثة : الشطي شارح الخرقى حيث قال ما معناه : حيث استوى للجد الامر ان ، فهمل يعبر له بالفرض ، أو المقاسمة ، أو المفتي ، مخير أقوال ثلاثة .

وظاهر كلام الناظم ، هو ظاهر كلام الغزالي ، والرافعي . قال السبكي : وهو عندي أقرب ، وعمله بكلام طويل ، لكن أصحابنا حسنوا التعبير بالثلث ، لانه أسهل ، وكما قاله الرافعي ، ولانه ورد في حق من له ولادة ، وهي الام ، ومثل هذا الخلاف يأتي فيما إذا استوى الامر ان ، أو الامور مع ذي الفرض ، ويظهر أثره في الوصية بجزء بعد الفرض ، وفي التأصيل .

وَعَادِدُ الْجَدِّ شَقِيقُ بَوْلَدٍ أَبٌ وَحَازَ مَالَهُ ، وَمَا طَرَدُ
ذَا فِي شَقِيقَةٍ فَمِهَا فَضْلًا عَنْ نَصْفِهَا لِابْنِ أَبٍ قَدْ جُمِلَا

جميع ما تقدم فيما إذا كان مع الجد أحد الصنفين ، وذكر هنا ما إذا جمع معه الصنفان . وحكمه أن أولاد الاعيان يعدون أولاد العلات على الجد ، فإذا أخذ حصته نظر في الاخوة كأن لم يكن جد ، فالشقيق يحجب أولاد الاب ، ويأخذ الباقي جميعه ، كجد ، وأخ شقيق ، وأخ لاب . والشقيقة تأخذ الفاضل إن كان نصف المال فما دونه ، كزوج ، وجد ، وأخت شقيقة ، وأخت لاب . وإن كان أزيد من النصف فلها النصف ، والباقي لولد الاب ، كالعشرية ^(١) . نجد ، وأخت شقيقة ، وأخ لاب . وكالعشرينية ^(٢) جد ، وشقيقة ، وأختان لاب . والشقيقتان لهما الثلثان ، ولا يبقى بعد الثلثين شيء ، كجد ، وشقيقتين ، وأخ لاب .

فائدة : عدت مسائل المعادة ثمان وستون . وضابطها . أن يكون ولد الابوين دون مثلي الجد ، ويكون ولد العلات يكمل مع الموجود من ولد الاعيان عدلي أخ ، أو دون ما يكمل ذلك ، فهذه أحوال ثلاثة عشر ، لا يخلو في كل منها ، إما أن

(١) بفتح الشين ، نسبة الى عشرة للجد ، الخمسان مقاسمة خير له من الثلث ، فأصله خمسة ، للجد سهمان يفضل ثلاثة أخماس هي ثلاثة أسهم تزيد على نصف المال بعشر ، وهو نصف سهم ، فاضرب مقام النصف في الخمسة ، فتصح من عشرة ، للجد أربعة ، وللأخت خمسة ، وللأخ سهم وهو الفاضل . من « شرح كشف الغوامض » .

(٢) نسبة الى عشرين ، الجد برأسين ، والأخوات بثلاث رؤوس ، والمقاسمة فيها خير للجد من الثلث ، فأصلها خمسة : سهمان للجد ، يفضل ثلاثة ، للشقيقة منها نصف المال سهمان ونصف ، يفضل نصف سهم بين الاختين من الاب ؛ لكل أخت ربع سهم . فانكسر السهم على اثنين ، مقام النصف على أربعة ، مقام الربع ، والاثنان داخلان في الأربعة . فاضرب الأربعة في أصلها خمسة ، فتصح من عشرين وأضرب الأربعة أيضاً في كل نصيب ، يحصل للجد ثمانية ، وللشقيقة عشرة ، والاختين للاب سهمان ، لكل أخت سهم « شرح كشف الغوامض » .

لا يكون معهم ذو فرض ، أو يكون الفرض نصفاً أو ربعاً أو سدساً فهذه خمسة في ثلاثة عشر ، تبلغ خمساً وستين ، ويضاف لذلك أن يكون معه أخت شقيقة ، وأخت لاب ، والفرض ثلثين ، أو نصفاً وسدساً ، أو نصفاً وثلثاً ، فيبلغ ما ذكرنا ، ويبقى لولد العلات بقية في ثمانية من هذه ، وهي أن يكون مع الجد شقيقة ، ومعها أم أو جدة ، إما مع أخ وأخت ، أو مع ثلاث أخوات لاب ، أو لا يكون مع الجد والشقيقة صاحب فرض ، ويكون ولد العلات إما أخاً أو أختين ، أو أخاً وأختاً ، أو ثلاث أخوات . انتهى .

ولما ذكر الناظم في هذا الباب الاكدرية ، وكانت المشركة تشاركها في بعض الاركان ، أعقبه بها فقال :

المشركة

وَإِنْ تَجِدْ زَوْجًا وَأُمًّا وَعَدَدٌ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ وَشَقِيقًا اتَّحَدَ
فَإَمْنَعُ شَقِيقًا وَمَتَى وَجَدْتَا فِي مَوْضِعِ الشَّقِيقِ مَعَهُمْ أُخْتَا
مِنْ غَيْرِ أُمٍّ وَرَثَتْنِهَا عَائِلَا فَإِنْ تَجِدْ مُعَصَّبًا كُنْ حَاطِلَا

أركان هذه المسألة أربعة : زوج ، وأم أو جدة ، وولدا أم فأكثر ، وعصبة شقيق .

فللزوج النصف ، وللأم أو الجدة السدس ، ولأولاد الأم الثلث ، وسقط الشقيق لاستغراق الفروض ، وهذا ما قضى به عمر أولاً ، وهو مذهب الناظم ، كالحنفية ، فلذا قال : فامنع شقيقاً .

ومذهبنا كالمالكية والجمهور ، أنه يشرك بين الشقيق وأولاد الأم ، كأئمة كالم

أولاد أم ، حتي لا يفضل الذكر من الأشقاء على الأنثى ، وهو ما قضى به عمر
ثانياً لما قالت له الإشقاء : هب أن أبانا كان حماراً ، ألسنا من أم واحدة ؟ فسميت
بالمشركة ، والمشاركة بفتح الراء وكسر ها ، وبالجمارية ، وبالعمرية لقضاء عمر فيها ،
وباليمية ، وبالجزرية لما قيل : إنهم قالوا : هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم ،
فلو لم يكن زوج ، أو ذو سدس من أم أو جدة ، فلا تشريك ، إذ تبقى للأشقاء بقية
ولو لم تكن أولاد الأم أكثر من واحد ، لفضل السدس للأشقاء فلا تشريك ، ولو كان بدل العصبية
بدل العصبية الشقيق عصبية لأب ، فلا شيء له ، لعدم المعنى فيه . ولو كان بدل العصبية
أخت شقيقة ، أو لأب ، فلها النصف ، وتعول إلى تسعة ، وهو معنى قوله : ومتى
وجدنا الأخ أو أختين كذا ، فلها الثلثان ، وتعول إلى عشرة .
وقوله : فإن تجد معصباً كن حاظلاً .

يشير به إلى أنه حيث كان مع الأخت ذكر فأكثر يعصبها ، فلا فرض لها في هذه
المسألة ، فتسقط معه ، سواء كان أخاً لأب مع أخت لأب بالاتفاق ، أو أخاً شقيقاً
مع شقيقة على مذهبه كمذهب الحنفية ، ومذهبنا كما المالكية التشريك كما تقدم .

ذوو الأرحام

وَلَدُ بِنْتٍ وَلَدُ بِنْتِ الْآبَنِ	بِنْتُ أَخٍ وَبِنْتُ عَمِّ يُدْنِي
عَمِّ لَأُمِّ وَلَدُ أُخْتٍ وَوَلَدُ	وَلَدُ أُمِّ عَمَّةٍ وَكَوْنُ جَدِّ
خَالٍ وَخَالَةٍ أَبُو الْأُمِّ كَذَا	أُمُّ أَبِي الْأُمِّ وَنَحْوَهَا خُذَا
كَذَلِكَ الْمَدْنِي وَكُلُّ غَنِيٍّ	إِنْ عَاصِبٌ وَرَبٌّ فَرَضَ عُدِمَا
وَكُلُّ مَنْ أَدْنَى بِشَخْصٍ فَهُوَ فِي	إِرْثٍ بِمَنْزِلَتِهِ فَاعْتَرِفِ

فَالْمَالُ كُلُّهُ لِبِنْتِ الْأَخِ إِنْ
وَجَمَعَهُمْ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ فَقَطْ
وَجَدَتْهَا بِنْتِ عَمٍّ تَقْتَرِنُ
فَرَجُلٌ كَأَمْرَأَةٍ فَيَا انْضَبِطْ

لما أنهى الكلام على أحوال الجمع على إرثهم ، شرع في القسم الثاني ، وهم ذوو الأرحام ، وهم من عدا الجمع على إرثهم من الأقارب ، وهم عشرة أصناف : أبو الأم ، وكل جد وجدة ساقطين ، وأولاد البنات لصلب أو لابن ، وبنات الأخوة ، وأولاد الأخوات ، وبنو الأخوة للأم ، والعم للأم ، وبنات الأعمام والعمات ، والأخوال ، والخالات ، والمدلون بهم .

فقوله : ولد بنت ولد بنت الابن ، أي ذكراً كان كل منهما أو أنثى .

وقوله : بنت الأخ . أي من الجهات ، وكذا بنت عم .

وقوله : ولد أخت . أي من الجهات ذكراً كان أو أنثى ، ويدخل في قوله : ولد

ولد الأم كل منهما أي ذكراً كان أو أنثى بعض من دخل فيما تقدم .

وقوله : عمه ولو لجد . أي من الجهات ، ولو كانت عمه الجد .

وقوله : خال وخالة . أي كذلك .

وقوله أبو الأم . أي ونحوه من كل جد ساقط .

وقوله : ونحوها . أي من كل جدة ساقطة ، وتقدمت معرفتها على المذاهب الأربعة .

وقوله : كذلك المدلي . أي بواحد من هؤلاء .

وقوله : وكل غناه .. الخ . أي لا يرث أحد من ذوي الأرحام مع وجود عاصب ،

أو ذي فرض ، لكن المراد بذي الفرض غير الزوجين ، إذ إرثهم مؤخر عن الرد ، ولارد على الزوجين كما تقدم .

ثم في إرث ذوي الأرحام ثلاثة مذاهب ، هجر الجمهور منها واحداً ، وهو مذهب

أهل الرحم القائل بأنه يصرف المال للموجود منهم ، القريب والبعيد ، والذكر والأنثى

في ذلك سواء ، وهو قول نوح بن دراج .
والمذهب الثاني : مذهب أهل القرابة ، وهو مذهب الحنفية ، ولم نتعرض له لطول
الكلام عليه ، فراجع كتب الحنفية تظفر بما تريد .
والثالث : مذهب أهل التنزيل ، وهو المعتمد عندنا وعند الناظم ، ونتكلم عليه
باختصار لتعرض الناظم لبعضه ، فنقول :

لاخلاف بين المذاهب الثلاثة أن من انفرد من ذوي الأرحام يأخذ جميع المال
وإنما يظهر الاختلاف عند الاجتماع ، فإن اجتمع اثنان من ذوي الأرحام ، فعلى
مذهب أهل التنزيل : ينزل كل منهم منزلة من يدلي به ، إلا الأخوال والحالات ،
فمنزلة الأم والأعمام للأم ، والعمت مطلقاً ، فمنزلة الأب في الأصح . فإن سبق أحد إلى
وارث ، قدم مطلقاً . وإن استووا في السابق إلى الوارث ، قدر كأن الميت خلف من
يدلون به ، وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بينهم ، ومن يحجب فلا شيء له ،
وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزلته ، كأنه مات وخلفهم .

فعلى هذا إذا استوى ذكر وأنثى في الادلاء بشخص ، قسم بينهم للذكر مثل
حظ الأنثيين ، وهو كذلك عندنا في غير ولد الأم ، فإنه يسوى بينهم ، مع أنه لو قدر
موت أصولهم عنهم ، كان المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

ومذهب الناظم إذا استوى ذكر وأنثى في الادلاء بشخص ، قسم المال بالسوية
بينهما ، ولا يحتاجون إلى استثناء ولد ولد الأم . ولذا قال الناظم : وجمعهم ... الخ .
فائدة : يستثنى من قولنا : كأنه مات وخلفهم . الخال ، والحالة للأم ، فيقسم
بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، مع أنه لو ماتت الأم وخلفتهم كانوا إخوتها لأمتها ،
فلا تفضيل بينهم . انتهى .

بنت بنت ابن ، وابن بنت بنت ، المال للأولى لسبقها إلى الوارث .

أبو أم أم ، وأم أبي أم ، المال للأول لسبقه إلى الوارث .

بنت بنت ابن ، وابن وبنت من بنت ابن أخرى ، نصف المال للأولى ، ونصفه بين الآخرين أثلاثا عندنا ، وأنصافاً عند الناظم .

ثلاثة أحوال مفترقين ، للخال من الأم السدس ، وللخال من الأبوين الباقي ، وسقط الآخر .

ثلاث حالات مفترقات ، المال بينهما على خمسة ، للشقيقة ثلاثة ، ولكل واحدة من الباقيتين واحد .

ثلاثة أحوال مفترقين ، وثلاث حالات كذلك ، للخال والحالة للأم الثلث ، وللخال والحالة الشقيقين الثلثان ، ففي مذهبنا الثلث أثلاثا بين الأولين ، والثلثان كذلك بين الآخرين . ومذهب الناظم الثلث بين الأولين بلا تفضيل ، والثلثان بين الآخرين . كذلك ثلاث عمات مفترقات ، المال بينهما كالحالات .

ثلاث بنات أعمام مفترقات ، المال لبنت الشقيق لسبقها لاوارث ، مع حجب العم الشقيق للعم للأب .

ومن ذلك تقديم بنت الأخ لغير أم على بنت العم ، كما لو كان هناك أخ وعم ، وقد ذكره بقوله : فاعترف الى آخره .

قوله تقترن . ومراده بنت الأخ لغير أم ، لاسيما وقد قدم أن كل من أدلى بشخص فهو بمنزلة . فلو كانت بنت أخ لأم ، مع بنت عم شقيق أولاب ، فلها السدس ، ولبنات العم الباقي .

ولو خلف ثلاث حالات مفترقات ، وثلاث عمات كذلك ، فالثلث الأوليات على خمسة ، والثلثان للآخريات كذلك . وفي المطولات مافيه كفاية .

أصول المسائل والعول

وَمَخْرَجُ النِّصْفِ مِنْ اثْنَيْنِ كَذَا مَخْرَجُ ثُلُثٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ كَذَا

مِنْ أَرْبَعٍ رُبْعًا وَسِتِّ سُدُسًا
 ثَلَاثَةً مِنَ الْأَصُولِ السَّبْعَةِ
 أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ الثَّمَانِ لَا تُعَلِّ
 لِسَبْعٍ عَشَرَ قَدْ أُعِيلَ اثْنَا عَشَرَ
 وَمِنْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أُنْتَهَتْ
 وَالْعَوْلُ أَنْ يُزَادَ فِي السَّهَامِ
 فَالزَّوْجُ وَالْأَخْتَانِ مِنْ سِتٍّ وَقَدْ
 وَمِنْ ثَمَانٍ ثَمَانًا لَا يُنْسَى
 أَعْلَى ، فَمَا لِثَنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
 وَعَوْلُ سِتَّةٍ لِعَشْرَةٍ قَبْلُ
 وَتَرَا وَمِنْ ثَلَاثٍ وَرُبْعٍ تُعْتَبَرُ
 سَبْعًا وَعِشْرِينَ وَقَالُوا بَخِلْتُ
 فَيَنْقُصُ النِّصِيبُ عَنْ تَمَامِ
 عَمَلَتْ لِسَبْعَةٍ وَقَسَّ بَاقِي الْعَدَدِ

لما أنهى الكلام على غالب المسائل الفقهية ، شرع في المسائل الحسابية ، إذ
 الثمرة المقصودة قسمة التركة ، ولا بد قبل الخوض فيها من معرفة أصل المسألة
 وتصحيحها كما لا يخفى .

إذا تقرر ذلك ، فنقول : إذا تمحضت الورثة كلهم عصبات ، فأصل المسألة
 عدد رؤوسهم مع فرض كل ذكر برأسين إن كان فيهم أنثى .

ففي خمسة بنين ، أو ابنين وبنت ، أو ابن وثلاث بنات ، أصلها خمسة ، وهذا في
 غير العتق ، أما فيه فالخرج الجامع لأنصباء المعتقين أصل المسألة ، ففي ثلاثة لكل ثلث
 العبد اعتقوه ، أصلها ثلاثة ، فإن كان لواحد النصف ، والآخر الثلث ، والآخر
 السدس ، فأصلها ستة . وإن كان الورثة أصحاب فروض فقط ومعهم عصبات ،
 فأصل المسألة مخرج أو مخرج الفرض أو الفروض ، فالأصول المتفق عليها سبعة : اثنان
 وثلاثة ، وأربعة ، وستة ، وثمانية ، واثنا عشر ، وأربعة وعشرون ، وذلك لأنه إن
 انفرد النصف ، فمخرجه اثنان ، أو الثلث أو الثلثان فثلاثة ، أو الربع فأربعة ، أو السدس

فستة ، أو الثمن فثمانية . وإن اجتمع فرضان فأكثر ، فقد يكون المخرج كحالة
الانفراد ، كنصف مع ربع فمن أربعة ، وكنصف مع ثلث فمن ستة ، وقد يكون من غير
ذلك ، كربع مع ثلث فمن اثني عشر ، وكثمن مع ثلثين فمن أربعة وعشرين .

وقوله ثلاثة... الخ . يشير به إلى أن الأصول قسمان : قسم لا يعول ، وقسم يعول
فالذي لا يعول أربعة :

الاثنان وهي أصل كل مسألة فيها نصف ، وما بقي كبنت وعم ، أو نصف
ونصف ، كالنصفيتين : زوج وأخت شقيقة أو لأب ، وسميتا باليتيمتين أيضاً .

والثلاثة وهي أصل كل مسألة فيها ثلث وما بقي ، كأم أو أخوين لأم وعم أو
ثلثان وما بقي ، كبنتين وعم ، أو ثلث وثلثان ، كأخوين لأم وأختين لغير أم .
والأربعة وهي أصل كل مسألة فيها ربع وما بقي ، كزوج وابن ، أو زوجة وعم ،
أو ربع ونصف وما بقي ، كزوج وبنت عم .

وثمانية أصل كل مسألة فيها ثمن وما بقي ، كزوجة وابن ، أو ثمن ونصف
وما بقي ، كزوجة وبنت وعم .

والذي يعول الثلاثة الباقية ، وهي ماله سدس صحيح ، وهي الستة ، والاثنان
عشر ، والأربعة والعشرون ، فالستة تعول لسبعة ، كزوج وأختين لغير أم ، ولثمانية كالمباهلة
زوج ، وأم ، وأخت لغير أم .

وتسعة ، كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات .

ولعشرة ، وتلقب أم الفروخ ، كزوج وأم وشقيقة ، وأخت لأب ، وأخوين لأم ، وتلقب
هذه بالشرحية أيضاً فنهاية عولها العشرة ، وهو معنى قوله : وعول ستة لعشرة قبل .

والاثنان عشر تعول لثلاثة عشر ، كزوجة ، وأم وشقيقين . ولخمس عشرة ، كأم
مع أخ لأم . ولسبعة عشر كالدينارية الصغرى : جدتين ، وثلاث زوجات وأربع
أخوات لأم ، وثمانٍ أخوات لغير أم ، وتلقب أيضاً بأم الأرامل .

وبالسبعة عشرية فنهاية عولها سبعة عشر أفراداً أو ذلك معنى قوله: لسبع عشر قد أعيل اثنا عشر وتراً .

الأربعة والعشرون تعول عولة واحدة لسبعة وعشرين ، ولذا سميت بالبخلية كما قال ، وقالوا : بخلت ومن صورها المنبرية : زوجة ، وأبوان وابنتان . وتسمى ايضاً بالحيدرية .

ولما ذكر أن من المسائل ما يعول ، احتاج أن يبين حقيقة العول ، فقال والعول... الخ. فالعول في اللغة لمعان ، منها الزيادة ، والارتفاع ، ومنه عال الميزان ، ارتفع وعالت الفريضة ارتفت .

وفي الاصلاح : زيادة مجموع السهام من أصل المسألة عليها ، ويلزمه دخول النقص على جميع الورثة .

وقوله : فالزوج والأختان ... الخ. أي لغير أم ، ذكره لتوضيح التعريف . وقد قيل : إن هذه أول فريضة عالت في الاسلام ، وأول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه في هذه المسألة ، ووافقه غيره . ثم لما انقضى عصر عمر اظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المباهلة وقال : لو قد موأمن قدم الله وأخروا من أخر الله ما عالت فريضة . ودليل العول والرد على ابن عباس رضي الله عنهما مذكور في المطولات ومن ذلك الناقصة ، كأحد مذهبيه من عدم العول ، وعدم حجب الام باثنين من الاخوة ، وهي زوج وأم ، وأختان لأم .

وقد روي عن ابن عباس روايتان فيمن قدم الله وأخر منها ما يخلصه من الالزام في هذه المسألة ، وهو أن المؤخر من يحجب فيه ، دخل النقص هنا على أولاد الأم ، فلا عول .

فائدة . علم من قولنا : الأصول المتفق عليها ، أن ثم ما هو مختلف فيه ، وهو الثمانية عشر وضعفها في باب الجد والأخوة . فالأولى ، كأم ، وجد وخمسة إخوة لغير أم

فالأحظ للجد هنا ثلث الباقي بعد سدس الأم . فأصلها من ثمانية عشر عند المحققين .
وقيل : من ستة .

والثاني : كزوج ، وأم ، وجد ، وسبعة إخوة ، كذلك فالأحظ للجد ثلث
الباقي بعد ربع الزوجة ، وسدس الأم . فأصلها ستة وثلاثون عند المحققين .
وقيل : اثنا عشر .

ووجه قول المحققين ظاهر ، وطريقه كطريقة تأصيل الغراوي . وقد ذكرنا في
« شرح التحفة » ما يؤخذ منه ذلك .

واعلم أن الستة إن عالت لغير السبعة ، تعين فيها أن يكون الميت أنثى ، وإن
عال ضعفها لسبعة عشر ، تعين أن يكون الميت ذكراً ، كما يتعين في ضعفه مطلقاً ، وإن
عالت الستة لسبعة أو لم تعال ، أضعفها لغير السبعة عشر ، جاز أن يكون ذكراً
وأن يكون أنثى ، وأن الثمن لا يجمع ثلثاً ولا رباعاً ، ويمكن اجتماع فرضين مختلفين
غير ذلك ، والنصف والسدس قد يجتمع كل منهما مع مثله ، وأما غيرهما ، من ربع ،
أو ثمن ، أو ثلثين ، أو ثلث ، فلا يجمع واحد منهما مثله .

فان قيل : قد اجتمع ربعان في إحدى الغراوي ، فالجواب عنه أن أحدهما يسمى
ثلث الباقي اصطلاحاً . انتهى .

ولما كان بعض المسائل لا يصح من أصله ، ذكر بان التصحيح مقدماً عليه معرفة
النسب بين الأعداد إذهي المقدمة العظمى له فقال :

النسب الأربع

بالأكثر اكتبوا مع التداخل كما اكتبوا بواحد التماثل

تبايناً بضرب ذا في ذا وفي توافقاً في كامل وفق يفي

كل عدد من فرضا ، فلا بد أن يكون بينهما نسبة من نسب أربع ، وهي التماثل

والتداخل ، والتوافق ، والتباين . ومعرفة الشاثل واضحة ، وأما غيرها ففيها طرق أشهرها الطرح ، وهو أن تطرح الأكبر بالأصغر ، فان أفناه في مرتين فأكثر ، فمتداخلان ، كثلاثة مع ستة أو تسعة ، وان لم يفنه وفضل واحد ، فمتباينان ، كأربعة وتسعة . وإن فضل أكثر من واحد فسلطه على الأصغر . فان أفناه فمتوافقان ، كأربعة ، وعشرة . وإن لم يفنه وفضل واحد ، فمتباينان ، كأربعة ، وأحد عشر . وإن فضل أكثر من واحد ، فسلطه على بقية الأكبر . فان أفناه فمتوافقان ، كثمانية ، وأربعة عشر . وان لم يفنه ، فيأتي مامر من أنه إن فضل واحد ، فمتباينان . وإن فضل غيره ، فتسلطه ، وهكذا ما كان مسلطاً إذا فضل غير الواحد يكون مسلطاً عليه إلى الانهية . فان أفناهما الواحد ، فمتباينان ، أو غيره فمتوافقان ، ويكون التوافق بها للمفني آخراً من الأجزاء ، ففيما ذكرناه للموافقة من الأمثلة التوافق بالانصف ، فان المفني فيها آخراً اثنان ، وفي نحو اثني عشر ، وستة عشر ، التوافق بينهما بالانصاف ، والأرباع ، لأن المفني آخراً أربعة ، لكن المعتبر أدق الأجزاء ، وهو نسبة الواحد للمفني آخراً ، فالعبرة في هذا المثال بالربع ، فان نسبة الواحد للأربعة ربع ، وكل عددين متماثلين ، متوافقان بما لأحدهما من الأجزاء ، وكل متداخلين ، متوافقان بما لأصغرهما من الأجزاء ، وفي هذين المراد التوافق العام ، وهو الاشتراك في جزء ، لا الخاص الذي هو قسم الثلاثة ، إذ المتوافقان بالمعنى الخاص عددان مشتركان في جزء ، ليسا بمتماثلين ، ولا متداخلين .

إذا علمت ذلك ، فالمتماثلان يكتفي بأحدهما ، والمتداخلان بأكبرهما ، والمتوافقان يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ، والمتباينان يضرب كامل أحدهما في كامل الآخر ، وهو معنى قوله : بالاكثر... الخ . ثم ما حصل هو أقل عدد ينقسم على كل من العددين ، وإن كان معك أكثر من عددين ، فطريق الكوفيين وهي أشهر أن تنظر بين عددين منها ، وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما ، وما حصل تنظر بينه وبين عدد ثالث ،

وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منها ، وما حصل تنظر بينه وبين رابع ، وهكذا الى اللانهاية . فلو قيل : أقل عدد ينقسم على كل من ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة ، وستة ، كم هو ؟

فالجواب : ستون ، وذلك أن بين الثلاثة والأربعة التباين ، وحاصل ضربها فيها اثنا عشر ، انظر بينها وبين الخمسة .

فالحاصل ستون للتباين ، انظر بينها وبين الستة فهي داخلة فيها ، فيكتفي بالستين ومن أراد المزيد من هذا مع معرفة طريق البصريين ، فعليه بكتابنا « شرح التحفة » يظفر بما يريد .

كسر السهام

إِنْ وَقَعَ الْكَسْرُ عَلَى جَنْسٍ وَلَا
فَاضْرِبْهُ فِيهَا ، وَبَعُولْهَا مَتَى
فَاضْرِبْهُ فِيهَا مَرَّةً ، ثُمَّ إِنْ أَثَرُ
وَفَقْ لَهُ مَعَ السَّهَامِ حَصْلًا
تَعَلَّ ، وَإِنْ وَفَقَ هُنَا قَدْ ثَبَتَا
كَسْرَ عَلَى جَنْسَيْنِ أَوْ أَعْلَى مُنْظَرٍ

إذا عرفت أصل المسألة ، وانقسمت السهام عليهم ، فذاك واضح ، كالمباهلة ، والدينارية الصغرى ، والمنبرية ، والنصفيتين وتقدمت . وإن انكسرت على الرؤوس وتسمى جنساً ، وجزءاً ، وفريقاً ، وحزباً ، وصنفاء ، فإما أن تنكسر على فريق ، أو فريقين ، أو ثلاثة ، أو أربعة . ولا يزيد الكسر على ذلك . وعند المالكية القائلين بأنه لا يرث أكثر من جدتين ، لا يتأتى الانكسار على أربعة فرق أيضاً ، فان وقع الانكسار على فريق فقط ، فانظر بين السهام والرؤوس ، فإما أن يتباينا ، وإما أن يتوافقا ، فان تباينا فاضرب عدد الفريق بتمامه في أصل المسألة أو مبلغها بالعول . وإن توافقا فرد الفريق إلى وفقه ، واضربه في أصل المسألة أو مبلغها بالعول ، فما حصل فمذه تصح ، ثم من له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه ، أي جزء السهم .

فان كان شخصاً واحداً أخذه ، أو حزباً قسم عليهم .

فلو خلف أما ، وثلاثة أعمام ، أو ستة . فأصلها فيها ثلاثة ، وتصح من تسعة .
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الأولى ، والموافقة في الثانية .

ولو خلفت زوجاً ، وثلاث أخوات لأب ، أو ستاً . فأصلها فيها ستة ، وتعول الى سبعة ، وتصح من أحد وعشرين ، وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الأولى ، والموافقة في الثانية .

فقوله : ولا وفق له مع السهام حصلاً . أي وحصل التباين ، لأن التماثل لا يتأتى هنا للانقسام ، ولا التداخل ، لأنه إن كانت الرؤوس داخلة في السهام ، فالانقسام حاصل ، وإن كان بالعكس ، فالنظر باعتبار الموافقة لما مر أن كل متداخلين متوافقان ، مع أن ضرب الوفق في أصل المسألة أخصر من ضرب السكامل فيها .

وقوله : فاضربه ، أي الوفق فيما مر ، وهو أصل المسألة إن لم تعل ، ومبلغها بالعول إن عالت .

وقوله : ثم إن أثره . الخ . يأتي شرحه مع ما بعده .

وفي الرؤوس تماثلٌ عُلِمَ	في الرؤوس مع سهامها فان عُدِمَ
حَصَلَتْهُ بِجِزءِ سَهْمٍ وَسُمَا	أو غيره فاحكم بماله ، وما
بين رؤوسٍ وسهامٍ ثَبَتَا	يضربُ فيأمرٌ ، والوَفَقُ متى
تَنَظَرُ أَيْضاً فِيهِ كَيْفَهَا وَقَعَ	رَجَعَتْ عَدَّ أَطْبِقُهُ وَمَا رَجَعَ
أو غيره فاحكم له بالمصطلح	فان تجدد تماثلاً قد اتضح
وسَمَّ جِزءَ السهم ما في الحاصل	وإن تر الوفق اضربن في السكامل

واضربه فيها أو بعولها كما فعلت قبل في الذي تقدما

إذا وقع الانكسار على جنسين فأكثر، فالفرضي نظران : النظر الأول بين كل فريق وسهامه ، فإما أن يتباينا وإما أن يتوافقا . فإن باينت الفرق سهامها فاطر كما بحالها، أو وافقتها فرد كل فريق الى وفقه ، أو وافق بعضها وباين بعضها فرد الموافق واطر المباين النظر الثاني بين الرووس بعضها مع بعض ، أو بين أوافقها ، أو بين أوافق بعضها وجميع البعض الآخر .

فإن كانا فريقين أو راجعين ، أو فريقا وراجعا وتماثلا ، اكتفي بأحدهما ، أو تداخلا فبأكبرهما ، أو توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ، وتباينا ضرب إحداهما في الآخر ، فما اكتفي به أو حصل فهو جزء السهم ، فاضربه في الأصل أو مبلغه بالعول ، فما حصل فمنه تصح :

فإن كانت ثلاثة فأكثر وأردت العمل بطريق الكوفيين ، فانظر بين اثنين منها ، وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها ، فما حصل فانظر بينه وبين الفريق الثالث ، وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها ، فما حصل فانظر بينه وبين وابع إن كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها حصل ، فهو جزء السهم ، فاضربه كما تقدم .

فقوله : ثم إن أثر أي نقل ، يعني ثم إن نقل ما ذكر ، نظر بما سيأتي .

وقوله : في الرووس مع سهامها . أي كل حزب مع سهامه .

وقوله : فإن عدم وفق أي بان باين كل فريق سهامه .

وقوله : تماثلا علم أو غيره . أي من توافق ، أو تداخل ، أو تباين .

وقوله : فاحكم بماله . أي من الاكتفاء بأحد المتماثلين وأكبر المداخلين ، وحاصل

ضرب المتباينين وحاصل ضرب وقف أحد المتوافقين في كامل الآخر ثم تنظر بين الحاصل وثالث ، وهكذا .

وقوله : وما حصلته . أي مما ذكرنا . وسما . أي علم بجزء السهم ، ووجه تسميته بذلك مذکور في المطولات .

وقوله : يضرب فيما مر . أي أصل المسألة إن لم تعل ، ومبلغها بالعول إن عالت .
وقوله : والوفق متى . الخ . أي ومتى ثبت الوفق بين فريقين فأكثر وسهامهم ، رجعت الموافق إلى وفقه .

وقوله : وما رجع . أي والرواجع تنظر بينها بالنسب الأربع ، وكذلك تنظر بالنسب بين راجع الموافق وكامل المباین .

وقوله : فإن تجد ثامناً قد اتضح ، أو غيره أي من تباین ، أو تداخل فقط ، فإنه ذكر التوافق فيما بعد . فاحكم له بالمصطلح ، أي من الاكتفاء بما قدمناه مراراً .
وقوله : وإن ترى الوفق . الخ . أشار به إلى حكم المتوافقين .

فائدة : إذا صحت المسألة من عدد ، فاقسمها بأن تضرب ما لكل فريق من أصل المسألة في جزء سهمها ، وما حصل يعطى للفريق إن كان واحداً ، كزوج أو أم ، وإن كان متعدداً كاخوة أو أعمام ، قسم على رؤوسهم كما قدمناه . انتهى .

الأمثلة للانكسار على فريقين ، أم ، وخمسة إخوة لأم ، أو عشرة مع خمسة أعمام أو خمسة عشر . أصلها في الجميع ستة ، وتصح من ثلاثين ، وجزء سهمها خمسة .
فأم وثلاثة إخوة لأم ، أو ستة مع أربعة أعمام أو اثنا عشر ، أصلها في الجميع ستة ، وجزء سهمها اثنا عشر ، وتصح من اثنين وسبعين . أم وثلاث شقيقات أو ست ، أو اثنتا عشرة مع ثلاثة لأم ، أو ستة ، أصلها في الجميع ستة وتعول إلى سبعة ، وتصح من أحد وعشرين ، وجزء سهمها ثلاثة . ولو كانت أولاد الأم اثني عشر مع من تقدمهم ، لصحت من ضعف ذلك ، إذ جزء سهمها ستة على ثلاثة فرق : جدتان وثلاثة إخوة لأم ، أو ستة مع خمسة أعمام ، أو عشرة ، أو خمسة عشر ، أصلها في الجميع ستة ، وجزء سهمها ثلاثون ، فتصح من مائة وثمانين . ولو كان بدل الأعمام فيها خمس شقيقات أو عشر ، أو خمسة عشر ، أو عشرون ، لعالت لسبعة

فُتْصَح من مائتين وعشرة ، إذ جزء سهمها أيضا ثلاثون . جدة ، وأربع زوجات ، وثمانية
 اخوة لأم ؛ أو ستة عشر ، وست عشرة شقيقة ، أو اثنتان وثلاثون ، أصلها اثنتا
 عشر ، وتعمل إلى سبعة عشر ، وجزء سهمها أربعة ، وتصح من ثمانية وستين في الجميع .
 والانكسار على أربعة فرق : زوجتان ، أو أربع ، وأربع جدات أو ثمان ،
 أو ست عشرة ، وثمانية اخوة لأم ، أو ستة عشرة أو اثنتان وثلاثون ، مع أربع وستين
 شقيقة . أصلها في الجميع اثنا عشر ، وتعمل إلى سبعة عشر ، وتصح من مائة وستة وثلاثين ،
 وجزء سهمها ثمانية . أربع زوجات ، وخمس جدات ، وسبع بنات ، وتسعة أعمام .
 أصلها أربعة وعشرون ، وجزء سهمها ألف ومائتان وستون ، وتصح من ثلاثين ألفاً
 ومائتين وأربعين ، وتسمى هذه مسألة الامتحان ، إذ يمتحن بها الطلاب . فيقال : خلف
 أربعة فرق ، كل فريق أقل من عشرة ؛ ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفاً .
 وتسمى أيضاً صماء ، وكذلك كل مسألة باينت فيها السهام الرؤوس ، وباينت الرؤوس
 بعضها بعضاً ، تسمى صماء .

فائدة : الانكسار على فريق واحد يتأتى في كل أصل من الأصول التسعة ، وعلى
 فريقين لا يتأتى في أصل اثنين ، ويمكن في الأصول الثمانية ، وعلى ثلاثة فرق لا يمكن
 إلا في الأصول التي تعمل ، وفي أصل ستة وثلاثين ، وعلى أربعة فرق لا يتأتى إلا في أصلي
 اثني عشر وضعفها . انتهى .

المناسخة

مسألة الأول صحيح واطرد
 ثم اقسمن سهام هذا الثاني
 صحيحهما من عدد ما تقدمت
 لمن بقي ووارث الذي تلا

وإن يمت من قبل قسمة أحد
 تصحيحهم مسألة لثاني
 على التي له فإن هي قسمت
 واقسم تراث من تواري أولاً

المناسخة لغة من النسخ ، وهو الازالة ، او التغيير ، او النقل ،
واصطلاحاً : أن يموت وارث فأكثر قبل قسمة التركة . ومناسبة الاصطلاح لغة
فيها ظاهرة .

وإذا تقرر ذلك ، فلميت الثاني فصاعداً أحوال أحدها : أن تنحصر وريثة
الثاني فمن بعده في وريثة الميت الأول ، ويتفقوا في مطلق إرثهم بالتعصيب ، سواء كان
معهم من يرث من الميت الأول فقط بالغرض ، كزوجة وخمسة بنين ، وخمس بنات
من غيرها ، ماتوا واحداً بعد واحد ، إلا ثلاثة ذكور وأنثى ، أم لم يكن ، كما إذا كانت
الأولاد فقط ، وماتوا إلا ثلاثة ذكور وأنثيين ، فيقدر كأن من مات بعد الميت
الأول لم يكن ، وكأن الميت الأول خلف من بقي فقط ، فتصح كل من المسألتين على
هذا من ثمانية .

ولو سلكت طريق المناسخة الآتية ، لصحنا من عدد كثير ، ثم رجعت كل
واحدة إلى ثمانية بالاختصار ، وكذا لو كان من يرث بالفرض من الميت الأول يرث
من غيره بالفرض أيضاً ثم يموت ، ويكون من يرثه من بقي ويرثه بمطلق التعصيب ،
فيجعل من مات أيضاً كالعدم ، كما لو ماتت الأولاد في الصورة الأولى كلهم من الزوجة ،
ثم ماتت معهم أو قبلهم أو بعدهم ، وبقي من ذكر ، فتصح من سبعة .

ثانيها : أن تنحصر وريثة الثاني في وريثة الأول ، ويرثوا منها بالفرض ، ولم يختلف
اسم الفرض لكل وارث في المسألتين مع كون الأولى عائلة . وحيث وجدت هذه
الشروط ، وجد الشرط الرابع الذي ذكره الجمع برمي وغيره ، وهو أن يكون
فرض الميت الثاني قدر ما عالت به الأولى أو أنقص منه .

مثال الأول . ماتت امرأة وخلفت زوجاً وشقيقة ، وأختاً لأب . فتزوج
الزوج الأخت للأب ، ثم ماتت عنه وعن الشقيقة . فيفرض كأنها لم تكن . وكأن
الأولى ماتت عن زوج وشقيقة ، فتصح من اثنين : للزوج واحد ، وللشقيقة واحد .

ومثال الثاني أن يكون معهم جدة . ثم ينكح الزوج الأخت للأب ، فتموت عنه وعن الأخت والجدة . فيفرض عدمها ، وكأن الأولى ماتت عنهم ، فتعول لسبعة ولو سلكت طريق المناسبة فيها لصحبتا من غير ذلك ، ثم رجعتا الى ما ذكر .

ثالثها أن يكون إرث كل واحد بالفرض والعصوبة . وتنحصر ورثة من بعد الاول ، فيمن بقي ويكون إرثهم منه كذلك . فيقدر أيضاً كأن من مات بعد الاول لم يكن ، كخمسة أخوة لأم هم بنوا أعمام . مات أحدهم عن الباقيين ، فتصح على هذا من اثني عشر ، وباختصار الاختصار من أربعة . ويسمى جميع ما قلناه اختصاراً قبل العمل . ولم يذكر الناظم شيئاً من ذلك .

رابعها أن ينفي بما ذكر في الأحوال الثلاثة ، فتعمل العمل الذي ذكره الناظم وذلك أنه إذا مات بعد الأول ميت فقط ، فصحيح مسألة الاول . ثم صحيح مسألة الثاني . ثم خذ سهام الميت الثاني من المسألة الأولى وأعرضها على مسألتها ، فلذلك أحوال : أحدها : أن تنقسم سهامه على مسألتها ، فتصح المناسبة من مسألة الاول . فاقسم مسألة الاول على ورثته فما أصاب الثاني منه فاقسمه على ورثته .

مثال ذلك : زوج وابن من غيره ، فقبل القسمة مات عن ثلاثة بنين ، فمسألة الاول من أربعة : للابن منها ثلاثة . ومسألتها من ثلاثة : فهي منقسمة عليها فتصح من أربعة للزوج واحد ، ولكل ابن واحد .

ثانيها وثالثها : أن لا تنقسم بسهام الثاني على مسألتها ، وتوافقها أو تباينها وقد ذكرهما فقال :

وإن على مسألة الألاحق لم	تقسم سهامه وبان الوفق ثم
بين سهام لاحق قد عرفت	وبين مسألة التي تلت
ضربت وفق هذه الثانية	في تلك والحاصل منه صحت

كِلْتَاهُمَا ، فَمَنْ لَهُ فِي السَّابِقَةِ
 شَيْءٌ ضَرَبَتْهُ بِوَفْقِ اللَّاحِقَةِ
 وَمَنْ لَهُ فِيَا تَلَّتْ شَيْءٌ ضَرَبَ
 فِيَا اسْهَمَ الثَّانِي مِنْ وَفْقِ نُسْبِ
 وَإِنْ سَهَامُ الثَّانِي لَمْ تُقَسِّمْ عَلَى
 مَسْأَلَةٍ لَهُ وَلَا الْوَفْقُ الْإِنْجَلِي
 ضَرَبَتْ فِي الْأُولَى جَمِيعَ اللَّاحِقَةِ
 وَصَحَّتَا ، فَمَنْ لَهُ فِي السَّابِقَةِ
 شَيْءٌ فَأَعْطَهُ ضَارِبًا فِي الثَّانِيَةِ
 وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ يَرَى فِي ثَانِيَةِ
 يَأْخُذُهُ مَضْرُوبًا بِسَهْمِ اللَّاحِقِ
 وَمَنْ يَرِثُ مِنْ سَابِقٍ وَلَا حَقَّ

إِذَا لَمْ تَنْقَسِمِ سَهَامُ الثَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ . فَمَا أَنْ تَوَافَقَهَا أَوْ تَبَايَنَهَا فَإِنْ وَافَقَتْ
 سَهَامَهُ مَسْأَلَتُهُ ، فَرُدَّ الثَّانِيَةُ إِلَى وَفْقِهَا ، وَاضْرِبْهُ فِي الْأُولَى ، وَمَا حَصَلَ فَمِنْهُ تَصَحَّ . ثُمَّ
 قُلْ عِنْدَ الْقِسْمَةِ : مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ . وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ
 مِنَ الثَّانِيَةِ أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِ سَهَامِ مَوْرَثِهِ ، فَمَنْ يَرِثُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ أَخْذَ
 مَا خَرَجَ لَهُ بِالضَّرْبِ . وَمَنْ يَرِثُ مِنْهَا جَمْعٌ لَهُ مَا خَصَّهُ مِنْهَا

مِثَالُ ذَلِكَ : زَوْجٌ ، وَأُمٌّ ، وَعَمٌّ . فَعِنْدَ الْقِسْمَةِ مَاتَ الزَّوْجُ وَخَلَفَ جَدَّةٌ وَأَرْبَعَةُ إِخْوَةٍ
 لِأُمِّ وَعَمِّ الَّذِي هُوَ عَمُّ الزَّوْجَةِ . فَالْأُولَى مِنْ سِتَّةِ سَهَامٍ : لِلزَّوْجِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ تَوَافَقَ مَسْأَلَتُهُ ،
 وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ بِالثَّلْثِ ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَهَا فِي الْأُولَى يَحْصُلُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَمِنْهَا تَصَحَّ .
 فَلِلْأُمِّ مِنَ الْأُولَى اثْنَانِ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْجَدَّةِ مِنَ الثَّانِيَةِ اثْنَانِ فِي وَفْقِ سَهَامِ
 الزَّوْجِ وَاحِدٌ ، وَلِكُلِّ أَخٍ مِنْ أُمٍّ مِنَ الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ ، فِي وَفْقِ سَهَامِ الزَّوْجِ وَاحِدٌ ، وَلِلْعَمِّ مِنَ
 الْأُولَى وَاحِدٌ فِي أَرْبَعَةٍ ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ سِتَّةٌ فِي وَاحِدٍ ، فَاجْمَعْ ذَلِكَ ، فَيَحْصُلُ لِلْعَمِّ عَشْرَةٌ
 وَلِلْأُمِّ ثَمَانِيَةٌ ، وَلِلْجَدَّةِ الزَّوْجِ اثْنَانِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِخْوَتِهِ لَأُمِّهِ وَاحِدٌ . وَإِنْ بَايَنْتَ
 سَهَامَهُ مَسْأَلَتَهُ ، فَاضْرِبْ مَسْأَلَتَهُ كُلَّهَا فِي الْأُولَى ، ثُمَّ قُلْ عِنْدَ الْقِسْمَةِ : مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ

الأولى أخذه مضروباً في كل الثانية ، ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في كل سهامه مورثه .

وإذا ورت شخص منها ، فاجمع ماله منها .

مثال ذلك : أن يموت الزوج عن زوجته والعم المذكور فقط ، فمسأله من أربعة ، وسهامه ثلاثة تباينها ، فاضرب أربعة في ستة يحصل أربعة وعشرين . وكيفيه قسمتها معلومة مما تقدم .

فقوله : في تلك . أي المسألة : وقوله : في السابقة . الأولى وقوله . بوفق اللاحقة . أي الثانية ، أي في وفقها . وقوله : فيما تلت . أي الثانية . وقوله : ضرب . الخ . أي ضرب في وفق سهام الميت الثاني من الأولى . وقوله : ولا الوفق انجلي أي مع وجود التباين ، لما قدمت في التصحيح ان الماثلة والمداخلة لانظر إليهما في مثل هذا .

وقوله : بسهم اللاحق . أي فيه . وقوله : ومن يرث من سابق ولاحق فمنها اجمع ماله . يعني حيث ورت شخص من الميتين ، فاجمع ماله من الأول ، وماله من الثاني ، وعبر له عن ذلك باسم واحد ، اذ هو اخصر أي عما جمعتيه ، تيقظ أي الفرضي رعاك الله لما عساه يرد عليك من مغالطات خفية ، أكثرها يورد في المناسخات ، مثل أن يقال : ماتت امرأة عن زوج وابنين ، فقبل القسمة مات أحد الابنين عن أم ومن في المسألة . فنل للسائل : وجود الأم هنا مستحيل ، إذ هي الميتة في الأولى . ومثل ان يقال : امرأة ماتت وخلفت ثلاث بنات ، فماتت إحداهن عن الباقيتين فنل للسائل : البنات من أب واحد أم لا ؟ إذ يختلف الحال بتلك ^(١) النسبة ، لارثهما من أختها . ومثل المسألة المأمونية ، فذلك أن المأمون لما أراد أن يولي يحيى بن أكرم قضاء البصرة استحققره لصغره . فقال : يا أمير المؤمنين القصد علمي لا خلقي ، فاسألني وكانوا إذ ذاك يسألون القضاة والعمال من الفرائض ، فسأله عن شخص مات عن

(١) في الاصل : بذلك .

ابوين وابنتين ، فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنيتين عمن في المسألة . فقال : يا أمير المؤمنين ! الميت الأول ذكر أم أنثى ؟ فعرف المأمون فطنته فقال : اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب ، فولاه القضاء ، وكان اذ ذاك ابن إحدى وعشرين سنة ، فاستحققره مشايخ البصرة واستصغروه ، فقالوا له : كم سن القاضي ؟ فقال : سن عتاب بن أسيد حن ولأه النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، وإنما استفصله يحيي لأنه إن كان الميت ذكراً ورث الأب من البنت لأنه أبو أب ، وإن كان أنثى لم يرث منها لأنه أبو أم . وتصحيحها لا يخفى على من اتقن ما قدمناه . انتهى .

فمنهما اجمع ماله ، وإن قضى آخر فالسابقتان فرضاً

أولى وذوي ثانية ، وإن طرا رابعة فقس على ما ذكرنا

تقدم شرح قوله : فمنهما اجمع ماله . وأما قوله : وإن قضى . الخ . فهو حكم ما إذا مات بعد الأول أكثر من واحد ، ولك في ذلك طريقان أحدهما أن تفرض ما صحت منه مناسخة الأولى ، والثانية أولى ، وما صحت منه الثالثة ثانية ، وتعمل العمل المتقدم . وإن مات رابع فافرض ما صحت منه مناسخة الثلاث أولى ، ومصحح الرابعة ثانية . وإن مات خامس فافرض مصحح الأربعة أولى ، ومصحح الخامسة ثانية ، وتعمل كما تقدم وهكذا تفرض كل ما قبل الأخيرة أولى ، والأخيرة ثانية ، وتعمل كما تقدم في انقسام وتباين وتوافق .

مسألة : أم وأخت شقيقة ، وأخت لأب ، وعم لأب ، فقبل القسمة ماتت الشقيقة عمن في المسألة ، ثم الأم عن خمسة أعمام لأب ، ثم الأخت للأب عن ابنين . فالأولى من ستة سهام للشقيقة فيها ثلاثة ، ومسألتها من ستة ، فتصح المسألتان من اثني عشر للتوافق ، فافرضها أولى ، فللأم منها أربعة ، ومسألتها من خمسة ، فتضرب خمسة في اثني عشر للتباين ، فتصح من ستين ، فافرضها أولى ، فللأخت للأب منها خمسة وعشرون لتباين مسألتها ، فاضرب اثنين في ستين ، فتصح من مائة وعشرين ، فاقسمها كما تقدم ، والاختصار بعد العمل مذکور في المطولات في قسمة التبركات التي هي الثمرة المقصودة بالذات

من هذا العلم ، وما تقدم من تأصيل وتصحيح فوسيلة لهاولها طرق ، أنفعها أن تنسب مالكل وارث مما صحت منه المسألة إلى ما صحت منه ، وتأخذ له من التركة بتلك النسبة ، وإنما كانت أنفعها لعمومها لما تمكن قسمته ، كالنقد والحبوب . وما لا تمكن قسمته ، كالعقار ، والحيون ، فيقسم بالكسور والقراريط ، وهي أسهلها غالباً . ومنها وهي أشهرها أن تضرب مالكل وارث من المسألة في التركة ، وتقسم الحاصل على المسألة في المباهلة . لو خلفت ستين ديناراً ، فبالأولى أنسب سهام الزوج للثمانية ، تكن ربعاً ، وثنياً ، فله بتلك النسبة من الستين ، وهو اثنان وعشرون ونصف ، والأخت كذلك ، والثانية اضرب مالكل وارث في ستين ، واقسم الحاصل على ثمانية يحصل له ما ذكر . انتهى .

ميراث الحمل

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمْلٍ وَوَارِثٌ مَعَهُ	وقد أبى الصبر إلى أن تضعه
أَوْ قَفَّ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثٍ يُرَى	لاثنين أو ثنتين حتى يظهراً
وَحَيْثُ يَسْتَحِقُّ دُونَ مَا وَقِفَ	فردّاً ندّاً الذي حق عرف
وَعَكْسُهَا بِعَكْسِهَا ، وَإِنْ مَنَعَ	وارثاً الحمل فأهمله ودع
كَمَنْ يَمُوتُ عَنْ قَتَاةٍ حَامِلٍ	وإخوة فصدّهم عن نائل

ذكر في هذا الباب حكم الحمل على مذهبه ، وهو أنه يوقف للحمل الأكثر من نصيب ذكرين أو أنثيين ، ويدفع لمن يحجبه هذا الحمل حجب نقصان أقل حظيه ، ومن يحجبه حجب حرمان لا يدفع له شيء ، ومن لا يحجب أصلاً دفع له حقه ، ثم اذ انفصل الحمل وظهر الأمر على حكم ما اقتضته هذه القسمة ، فذاك ، وإن ظهر الموقوف له أكثر مما يخصه ، رد الزائد لربه ، فإن ظهر أقل مما يخصه ، فيرجع على

من منه أزيد من حقه . ومذهبننا : لا ضبط للحمل ، فلا يدفع للوارث شيء مشكوك فيه ، فمن لا يحجب البتة يدفع اليه حقه ، ومن يحجب حجب حرمان ولو ببعض التقادير لا يدفع له شيء ، ومن يحجب حجب نقصان ، يدفع اليه أقل النصيبين إن كان مقدراً ، وإن كان غير مقدر ، فلا يدفع له شيء ، ويوقف المشكوك فيه الى الوضع ، وهذا في حمل يرث أو يحجب ولو ببعض التقادير ، وطلبت بقية الورثة القسمة .

فعلم مما قررناه أن مذهبنا يوافقنا في بعض الأحوال ، ويخالفنا في بعض . والفتوى عند الحنفية على أنه يوقف نصيب واحد أكثر النصيبين لذكر أو أنثى فقط ، ويؤخذ الكفيل من الورثة ، لاحتمال أن تظهر معهم زيادة ، ولهم تصحيح بتقديري ذكوره وأنثته مذكور في كتبهم .

فلو خلف أمة حاملاً و أخوة ، فلا يعطون شيئاً إجماعياً إلى أن تضع ، فإن ولدت ذكراً وحده ، أو مع غيره ، فلا شيء للأخوة ، أو أنثى أو إناث ، فالباقي بعد الفرض لهم ، إن كانوا إخوة لغير أم .

ولو خلف ابناً وزوجة حاملاً ، فتعطى الزوجة الثمن عند الجميع ، إذ لا تختلف حالها ، ولا يعطى الابن شيئاً عندنا حتى تضع .

وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ، ويوقف ثلثاه ، لأن الأكثر هنا نصيب الذكور فيوقف . وبعد الوضع يفعل ما يقتضيه الحال كما قدمناه .

ومذهب الحنفية يعطى الحي نصف الباقي ، لأن الأكثر نصيب ذكر ، ويؤخذ منه كفيل ، وبعد الوضع يفعل ما يقتضيه الحال .

ومن أتقن هذا ، عرف بقية الأمثلة .

ومذهب المالكية يوقف الأمر إلى وضع الحمل ، ولذا لم يفرع عليه . الحنثى المشكل لا يكون أباً ، ولا أمّاً ، ولا جداً ، ولا جدة ، ولا زوجاً ، ولا زوجة ، فهو منحصر في أربع جهات : البنوة ، والأخوة ، والعمومة ، والولاء .

فلو مات من يرثه المشكل ، فمذهبنا يقدر كونه ذكراً ، و كونه أنثى ، ويعطى الأضر في حقه ، وبقية الورثة الأضر أيضاً ، ويوقف المشكوك فيه الى اتضاحه ، أو الصلح .

وعند الامام أبي حنيفة ومحمد ، يعطى المشكل وحده بأضر الحالتين . فلو كان يرث في حال دون أخرى ، فلا يعطى شيئاً .

وعند المالكية يعطى نصف نصيب ذكراً وأنثى إن ورث بهما متفاضلاً ، وإن ورث بهما متساوياً فله بأحدهما ، إذ لا يختلف الحال . وإن ورث بأحدهما ، أعطي نصف ما يرث به .

ومذهب الحنابلة أنه إن كان يرجى اتضاحه ، فكالشافعية ، وإن كان لا يرجى ، فكالمالكية .

فائدة : إذا مات من يرثه المفقود ، فيعامل بقية الورثة بالأضر ، ويوقف المشكوك فيه إلى حضوره ، أو الحكم بموته .

والخلاف بين الأئمة في قدر ما ينتظر به لقسمة ماله بين ورثته مذكور في المطولات . انتهى .

ميراث الفرقى ونحوهم

وحيث يقضي متوارثان	بغرق أو هدم أو نيران
ويجهل السابق في التفقد	فلا تورث أحداً من أحد
بعد الدعاوى ، وتوارثاً إذا	لم يك دعوى من تلاحقاً

إذا علم موت متوارثين فأكثر معاً ، فلا يرث أحدهما الآخر إجماعاً ، كما يرث اللاحق السابق إذا علم السبق وعين السابق ، ولم ينس إجماعاً . وإن لم يعلم أماتا معاً أم مرتباً ، أو علم سبق ولم يعلم سابق ، فلا يرث أحدهما الآخر .

وعند الحنابلة في هذه إن ادعى ورثة كل ميت تأخر مورثهم ، ولا بينة ، أو تعارضت بينتاهما ، حلف كل على إبطال دعوى صاحبه ، ثم يكون كمذهبنا ، فلا يرث أحدهما الآخر . وإن لم يدع كل سبق الآخر ، ورث كل ميت صاحبه من تلاد (١) ماله دون ماورثه من ميت معه ، وماخص كل واحد ، فلورثته الأحياء . وإن علم السابق ، ثم نسي ، فعندنا يوقف الأمر حتى يتبين ، أو يصطلحوا .

وعند الحنابلة على التفصيل المتقدم ، ولهم تصحيح مذکور في كتبهم . فقوله : وحيث يقضي . أي يموت متوارثان فأكثر ، بغرق ، أو هدم ، أو حريق ، أو غير ذلك ، ويجهل السابق ، أي إما بأن علم السبق ، أو لم يعلم سبق ، ولا معية ، فلا تورث أحدهما من الآخر مطلقاً بشرط عندهم ، ذكره بقوله بعد الدعاوى أي والتحالف كما قررناه ، وترك التحالف للعلم به من كتبهم .

وقوله : وتوارثا . الخ : أي وورث كل منها الآخر من التلاد ، وهو المال القديم دون ماورثه من ميت معه ، وعلى مذهبه .

تمت وصلى الله ذوالعرش على محمد خير نبي أرسل

هذا البيت غني عن الشرح ، وكما ختم كتابه بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابتدأ بالصلاة عليه ، رجاء قبول ما بينهما ، فنختم كتابنا بالحمد والصلاة ، كما ابتدأ بهما ، رجاء القبول أيضاً .

فالحمد لله أولاً وآخراً ، وباطناً وظاهراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

(١) التلاد : المال القديم الاصل الذي ولد عندك ، وهو ضد الطارف .

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة للعلامة الجليل محمد بن مانع	١٨	أحكام العاصب بغيره ومع غيره
٣	خطبة الكتاب	١٩	أقسام العصبية بغيره
٣	حكم إطلاق لفظ السيد على غير الله	٢١	أقسام العصبية مع غيره
٥	الابتداء الحقيقي والاضافي	٢٣	الحجب والاسقاط
٦	تعريف النبي	٢٣	تعريف الحجب لغة وشرعاً
٧	تعريف النظم	٢٣	الموانع من الارث
٧	تعريف علم الفرائض	٢٨	الذي لا يسقط بحال
٧	تعريف الميراث لغة واصطلاحاً	٢٨	أحوال الأب مع غيره
٨	موضوع علم الميراث - غايته -	٣٠	الجد والاخوة
	أركانه - شروطه	٣٠	أقوال الفقهاء في الجدة والاخوة
٨	الوارثون إجماعاً	٣٤	المشركة
٩	المجمع على إرثه - من الذكور	٣٥	ذوو الأرحام
	والإناث	٣٨	أصول المسائل والعول
١٠	الفروض ومستحقوها	٤٢	النسب الأربع
١٠	تعريف الفرض لغة واصطلاحاً	٤٣	معرفة التماثل والتداخل والتوافق
١٠	الفروض المذكورة في القرآن		والتباين
	الكريم	٤٤	كسر السهام
١١	الوارثون بالفرض من الذكور	٤٨	المناسخة
	والإناث	٤٩	تعريف المناسخة لغة واصطلاحاً
١٧	العصبات	٥٤	ميراث الحمل
١٧	أقسام العصبية	٥٦	ميراث الغرقى ونحوهم
١٨	أحكام العاصب بنفسه		